الدَّرْسُ النَّحْويُّ
في كِتابِ المُفْهِمِ للقُرْطُبيِّ

د. عبد العالِم محمد القُريدي
أستاذ مشارك في النحو والصرف / جامعة الزاوية
Quridi6840@yahoo.com

مُقَدّمَةٌ:

يُعَدُّ كِتابُ المفْهِمِ لِمَا أَشْكَلَ مِنْ تَلْخيصِ كِتابِ مُسْلِمٍ، لأبي العَبَّاسِ أحمدَ بْنِ عُمَرَ القُرْطبيِّ مَوْسوعَةً عِلْمَيَّةً كَبيرَةً تَدُلُّ عَلَى جُهودِ عُلَماءِ الأَنْدَلُسِ في خِدْمَةِ الحَديثِ النَّبَويِّ الشَّريفِ رِوايَةً ودِرايَةً، وهْوَ ما يَقْتَضي تَفْسيراً لِمُفْرداتِهِ وتَبْييناً لِمَقاصِدِهِ، وذلك لنْ يَكونَ إلَّا مِنْ خِلالِ الوُقوفِ علَى أَسْرارِ هذهِ اللُّغةِ ومَعْرِفَةِ قَواعِدِها مِنْ نَحْوٍ وصَرْفٍ وبَلاغَةٍ، وهوَ ما زَخَرَ بِهِ كِتابُ المُفْهِمِ.

وقَدِ اقْتَصَرَ هذا البَحْثُ علَى جانِبٍ واحِدٍ مِنْ تلك الجَوانِبِ، أَلَا وهو جانِبُ النَّحْوِ، فاتَّخَذَ عُنْواناً، هو: الدَّرْسُ النَّحْويُّ في كِتابِ المُفْهِمِ للقُرطبيِّ، ولا يَخْفَى ما للجانِبِ النَّحْويِّ مِنْ أهميَّةٍ كَبيرَةٍ في تَوْجيهِ النَّصِّ وسَبْرِ أغْوارِهِ؛ وُصولاً إلَى مَقاصِدِهِ، عَمْلاً بقولِهِ تَعالى(وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ لِسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيٌّ وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ[النحل 103]، ولِقَوْلِهِ ﷺ:" وَتَعَلَّمُوا مِنَ العَرَبيَّةِ ما تَعْرِفُونَ بِهِ كِتابَ اللهِ ثُمَّ انْتَهُوا"[1]، وَمِثْلُ كِتابِ اللهِ سُنَّةُ نَبِيِّهِ؛ لِكَوْنِها تَبْييناً لَهُ وتَوْضيحاً.

وَقَدْ تَتَبَّعَ البَحْثُ نَماذِجَ مِمَّا يَتَعَلَّقُ في الكتابِ مِنْ مَسائِلَ نَحْويةٍ أثارَها القُرطبيُّ عِنْدَ تَطَرُّقِهِ لِشَرْحِ أَلْفاظٍ مِنَ الحَديثِ مُبْهَمةً أو مُسْتَغْلقةً أو لِتَرْجيحِ ما رآهُ راجِحاً مِنْ أحكامٍ فِقْهيَّةٍ أو عَقَديَّةٍ أو غيرِها؛ وذلك للوُقوفِ علَى شَخْصيَّةِ القُرْطبيِّ النَّحْويَّةِ مِنْ خِلالِ كِتابِهِ.

التَّعْريفُ بالقُرْطُبيِّ:

هو ضِياءُ الدِّينِ أبو العَبَّاسِ أحمدُ بْنُ عُمَرَ بنِ إبراهيمَ الأنصاريُّ القُرْطبيُّ الأندَلُسيُّ المالِكيُّ، الفَقيهُ والمحَدِّثُ، وهو شيخُ القرطبيِّ المفَسِّرِ، صاحِبِ تَفْسيرِ(الجامِعِ لأحْكامِ القُرآنِ)، المشْهورِ بِتَفْسيرِ القُرطبيِّ، وُلِدَ أبو العَبَّاسِ القُرطبيُّ بقُرْطُبَةَ بِبِلادِ

(1) البيهقي: أبو بكر أحمد بن الحسين(ت 458هـ)، 1423هـ – 2003م، شعب الإيمان، تحق: عبد العلي عبد الحميد حامد، ط 1، الرياض – مكتبة الرشد، بومباي بالهند – الدار السلفية، برقم 1594

الأنْدَلُسِ سنةَ 578 هـ[1]، وهي المدينةُ التي يَنْتَسِبُ إليها جَمْعٌ مِنَ العُلماءِ، مِنْ أمثالِ بَقِّي بْنِ مخلدٍ(ت 276هـ)، وابْنِ عَبدِ البَرِّ(ت 463هـ)، وأبي عبدِ اللهِ القرطبيِّ المفسِّرِ(ت 671هـ).

يُعَدُّ ضِياءُ الدِّينِ القُرْطبيُّ مِنْ أعيانِ المذهبِ المالِكيِّ وشُيوخِهِ، كما يَتَّضِحُ مِنْ خِلالِ مُفْهِمِهِ أو مِن مُؤَلَّفاتِهِ الأُخْرَى[2]، كمَا يُعَدُّ أيضاً عَلَماً مِنْ أعْلامِ المذهبِ الأشعريِّ في الاعتقادِ، فالمتَتَبِّعُ لِكِتابِهِ المفهمِ يَجِدُهُ يَقولُ بِعُلُوِّ المكَانَةِ لَا عُلُوِّ المكانِ[3]، ويَقولُ بجَوازِ التَّأويلِ في أوْصافِ اللهِ الخَبَرِيَّةِ جَنْباً إلى جَوازِ تَفْويضِها[4]، وهما طَريقانِ جائِزانِ في المذْهَبِ الأَشْعَريِّ[5].

تُوفِّيَ المحَدِّثُ أبو العبَّاسِ القرطبيُّ بالإسكندريةِ سنةَ 656 هـ، عندما استقرَّ فيها بَعْدَ رِحْلاتٍ طافَ مِنْ خِلالِها أصْقاعَ كثيرةً مِنْ بِلادِ الإسْلامِ طَلَباً للعِلْمِ، كَفَأْسٍ وتِلِمسَّانَ ومَكَّةَ والمدِينَةِ والقُدْسِ والقاهِرةِ[6].

التَّعْريفُ بِكِتابِ(المُفْهِمِ) وبِمَكانَتِهِ:

كمَا يَظْهَرُ مِنْ عُنوانِ الكتابِ(المفهِمِ لِمَا أَشْكِلَ مِنْ تَلْخيصِ كِتابِ مُسْلِمٍ) مِنْ أنَّهُ شَرْحٌ للمُشْكَلِ مِنْ كِتابِهِ الآخَرِ ذِي العُنوانِ(تَلْخيصِ صَحيحِ مُسْلِمٍ)؛ إذْ قامَ القرطبيُّ بِشَرحِ ما أَشْكِلَ في تلكَ الأحاديثِ مِنْ مَعْنًى غامِضٍ أو لَفْظَةٍ غَريبةٍ أو مُشْكِلَةٍ مُبْهَمَةٍ أو تَنْبيهٍ على نُكَتٍ مِنْ إعْرابِهِ أو عَلَى وُجوهِ الاسْتدلالِ بحَديثِهِ، في أُسلوبٍ يَتَّصِفُ بالرَّشاقةِ والسَّلاسَةِ وحُسْنِ السَّبْكِ في مَنْأًى عَنِ التَّقَعُّرِ والتَّكَلُّفِ.

وتَبْرُزُ مَكانةُ الكتابِ وأهميتُهُ في كَونِهِ اعْتَمدَ فيه عَلَى شَرْحَيْ النَّوَويِّ وابْنِ حَجَرٍ العَسقَلانيِّ للصَّحِيحيْنِ؛ مِمَّا جَعَلَ شُرَّاحَ الحَديثِ مِنْ بَعْدُ يَتَّخِذونَهُ أَساساً لِشُروحِهِمْ، كالزَّواويِّ في كتابِهِ(إكْمَالِ الإكْمالِ)، والأُبِّيِّ في(إكْمالِ إكمالِ المعْلِمِ)، والسَّنُوسيِّ في(مُكَمِّلِ إكمالِ المعْلِمِ)، فَضْلاً عَمَّا احْتَوَى عليه الكتابُ مِنْ خِلافاتٍ مَذْهبيَّةٍ وآراءَ اجتهاديةٍ، ورَغْمَ كونِ القرطبيِّ مالِكيَّ المذهَبِ إلَّا أنَّهُ لم يَكُنْ مُتَعَصِّباً لآراءِ مَذهبِهِ، بل كانَ في شرحِهِ واسِعَ الصَّدْرِ، رَحْبَ الأُفُقِ، معَ الدليلِ أيْنَما وُجِدَ[7].

مَيْدانُ البَحْثِ:

([1]) يُنظر: ابن فرحون: برهان الدين إبراهيم بن علي(ت 799هـ)، د.ت، الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، تحق: محمد الأحمدي أبو النور، القاهرة، دار التراث للطبع والنشر 240/1 – والصفدي: صلاح الدين خليل بن أيبك(ت 764هـ)، 1420هـ – 2000م، الوافي بالوفيات، تحق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، بيروت، دار إحياء التراث 173/7

([2]) له كتاب: شرح التلقين، للقاضي عبد الوهاب البغدادي[يُنظر: مقدمة المحققين لكتاب المفهم[يُنظر: القرطبي: أبو العباس أحمد بن عمر(ت 656هـ)، 1420هـ – 1999م، المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، تحق: محيي الدين ديب مستو وزملائه، ط 2، بيروت، دار ابن كثير، ص 39].

([3]) يُنظر: القرطبي، المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم 336/1

([4]) يُنظر: السابق 413/1

([5]) يقول صاحب الجوهرة: وَكُلّ نَصٍّ أَوْهَمَ التَّشْبيهَا ... أَوِّلْهُ أَوْ فَوِّضْ وَرُمْ تَنْزيهَا[يُنظر: اللقاني: إبراهيم(ت 1041هـ)، 2011م، هدية المريد لجوهرة التوحيد، تحق: الحبيب بن طاهر وفوزي بالثابت ومحمد الرايس، ط 1،بيروت، دار مكتبة المعارف، ص 147]

([6]) يُنظر: ابن فرحون، الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب 240/1 – والصفدي، الوافي بالوفيات 173/7

([7]) يُنظر: مقدمة المحققينَ لكتاب المفهم[يُنظر: القرطبي، المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم 7/1 – 18]

اِعْتَمَدَ هذا البَحْثُ المتعلِّقُ بِكِتابِ المُفْهِمِ بِوَصْفِهِ مَيْداناً له عَلَى طبعتِهِ التي حَقَّقَها كلٌّ مِنَ الأساتذةِ: مُحْيِي الدِّينِ مستو، ويوسفَ علي بديوي، وأحمدَ محمَّد السيِّدِ، ومحمودِ إبراهيمَ بزّال، وهي الطَّبْعةُ الثَّانِيَةُ التي صَدَرَتْ عَنْ دارِ ابْنِ كثيرٍ بِدِمَشْقَ سنةَ 1420هـ - 1990م.

الدَّرْسُ النَّحْويُّ في كِتابِ المُفْهِمِ:

زَخَرَ كتابُ المُفْهِمِ بِكَثيرٍ مِنَ القَضايا والمسائِلِ النَّحْويَّةِ، وقَدْ تَنَوَّعَتْ، فَمِنْها ما يَتَعَلَّقُ بالقَواعِدِ النَّحْويةِ المقرَّرَةِ عندَ النَّحْويينَ والتي وَجَّهَ بها القُرطبيُّ الفَهْمَ الفِقْهيَّ للحَديثِ الذي يَتَناوَلُهُ بالشَّرْحِ، ومِنْها ما يَتَعَلَّقُ بالخِلافاتِ النَّحْويَّةِ، ومِنْها ما يَتَعَلَّقُ بِعَوارِضِ البِناءِ في الجُملةِ العَربيةِ مِنْ حَذْفٍ وزِيادةٍ وتَقْديمٍ وتَأْخيرٍ وتَقْديرٍ وتَأْويلٍ، ومِنْها ما يَتَعَلَّقُ بالدَّلالةِ والفُروقِ بينَ الأدواتِ، فَضْلاً عن تناوُلِهِ حروفَ المعاني دَلالةً وتناوُباً، وَحَديثِهِ عَنِ الأُصولِ النَّحويةِ مِنْ سَماعٍ وقِياسٍ واسْتِشهادٍ، إضافةً إلى احْتِوائِهِ علَى بعضِ النَّوادِرِ النَّحْويةِ، كما لم يَخْلُ الكتابُ مِنَ إعرابٍ لبعضِ الكَلِماتِ المشْكَلةِ؛ كَشْفاً لغُموضِها، كما اشْتَمَلَ الكتابُ علَى ما رَجَّحَهُ مِنْ آراءٍ سَواءً تَعلَّقَتْ تلك الآراءُ بالإعراب أو بالخِلافاتِ النَّحْويةِ.

أوَّلاً – القَواعِدُ النَّحْويةُ المِعْياريَّةُ:

لم يَغِبْ عَنِ القرطبيُّ ما قرَّرَهُ النَّحويونَ مِنْ قَواعِدَ نحويةٍ، وهو ما يَدُلُّ على استيعابِهِ لأحكامِ النَّحْوِ العَربيِّ المتوارثةِ مُنْذُ سيبويهِ؛ وقدْ ذَكَرَ القرطبيُّ نِتَفاً مِنْها عندَ شَرحِهِ لِكَثيرٍ مِنَ الأحاديثِ النَّبويةِ، والتي سنُورِدُ بَعْضاً منها مُقارنينَ إيَّاها بما جاءَ في كُتُبِ النَّحْويينَ، ومِنْ تلكَ القَواعِدِ:

1. أَحْكامُ أَفْعَلِ التَّفْضيلِ: يَقولُ القُرطبيُّ عندَ شَرْحِهِ لـ(خَيْرٍ وشَرٍّ):" خَيْرٌ وَشَرٌّ: يُسْتَعْمَلانِ للمُفاضَلةِ وغيرِها، فإذا كانتا للمُفاضلةِ، فأصْلُهُما: أَخْيَرُ وأَشَرُّ، علَى وَزْنِ(أَفْعَلَ) . . . ثُمَّ(أَفْعَلُ) إنْ قُرِنَتْ بـ(مِنْ) كانَتْ نكرةً، ويَسْتوي فيها المذكَّرُ والمؤَنَّثُ، والواحِدُ والاثنانِ والجَمْعُ، وإنْ لم تَقْتَرِنْ بها لَزِمَ تَعْريفُها بالإضافةِ أو بالأَلِفِ واللامِ، فإذا عُرِّفَ بالألفِ واللامِ أُنِّثَ وثُنِّيَ وجُمِعَ، وإنْ أُضيفَ ساغَ الأمرانِ . . . وأمَّا إذا لم يَكونا للمُفاضلةِ، فهُما مِنْ جُمْلةِ الأسماءِ"[1]، وكَلامُ القرطبيِّ عَنْ(أَفْعَلَ) هو نفسُهُ ما يَذْكُرُهُ النَّحْويونَ في مُصنَّفاتِهِم[2]، بلْ ويُؤَيِّدُهُ النَّصُّ القُرآنيُّ، إذْ بِهِ جاءَتْ لِغَيرِ المفاضلةِ في قولِهِ تَعالى(مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ خَيْرٌ مِنْهَا)[النمل 89]، يقولُ الصَّاوي:" (فَلَهُ خَيْرٌ): ثَوابٌ، (مِنْها)، أيْ: بِسَبَبِها، وليسَ للتَّفْضيلِ؛ إذْ لا فِعْلَ خَيْرٌ مِنْها"[3].

([1]) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم 489/2- 490، 116/6

([2]) يُنظر: ابن يعيش: موفق الدين يعيش بن علي(ت 643هـ)، د.ت، شرح المفصل، بيروت، عالم الكتب، القاهرة، مكتبة المتنبي، القاهرة 95/6 – والأستراباذي: رضي الدين محمد بن الحسن(ت 686هـ)، 1978م، شرح الرضي على الكافية، تحق: يوسف حسن عمر، ليبيا، منشورات: جامعة قاريونس 452/3

([3]) الصاوي: أحمد بن محمد(ت 1241هـ)، 1941م، حاشية الصاوي على تفسير الجلالين، تحق: علي محمد الضباع، القاهرة، مط: مصطفى البابي وأولاده 194/3

2. إعرابُ الأسماءِ السِّتَّةِ: ويَقولُ عنها عندَ حَديثِهِ عَنِ(الحَمُو):" والأشْهَرُ[1] فيهِ: أنَّهُ مِنَ الأسماءِ السِّتَّةِ المُعْتَلَّةِ المضافَةِ التي تُعْرَبُ في حالِ إضافَتِها إلى غيرِ ياءِ المتكلِّمِ بالواوِ رَفْعاً، وبالألِفِ نَصْباً، وبالياءِ خَفْضاً، فتَقولُ: جاءَني حَمُوكَ، ورَأَيْتُ حَماكَ، ومَرَرْتُ بَحَمِيكَ"[2]، ثُمَّ ذَكَرَ حُكْمَ إضافةِ(ذِي)، فذَكَرَ أنَّها تُضافُ إلى الأجناسِ[3]، وهو ما قَرَّرَهُ النُّحاةُ، فلا تُضافُ إلى عَلَمٍ، أو جُمْلَةٍ، أو ضَميرٍ، نحوَ: أنتَ ذو مُحَمَّدٍ أو ذو تَقومُ، ونحو: الفَضْلُ ذُوهُ أنتَ[4].

3. اجْتِماعُ(أَلْ) والإضافةِ: وذلك عندَ تَصْويبِهِ لِروايةِ(وَأَمَرَ بِمَعْروفٍ أو نَهَى عَنْ مُنْكَرٍ عَدَدَ تلك السِّتِّينَ والثَّلَثِمِئَةِ السُّلامَى)، فَقالَ:" وصَوابُهُ في العَربيةِ: ثلاثمائةِ السُّلامَى؛ لأنَّهُ لا يُجْتَمَعُ بينَ الألفِ واللَّامِ والإضافةِ إلَّا في الإضافةِ غيرِ المحْضَةِ، بِشَرطِ دُخولِ الألِفِ واللامِ عَلَى المضافِ والمضافِ إليهِ"[5]، وهو ما قَرَّرَهُ النُّحاةُ، بلْ مَثَّلُوا على ذلكَ بِنَحْوِ: زَيدُ الجَعْدُ الشَّعْرِ، أو دُخولِها عَلَى ما أُضيفَ إليهِ المضافُ إليهِ، نحوَ: زَيدٌ الضَّارِبُ رَأْسِ الجاني، بَشَرْطِ ألَّا يَتَعَدَّدَ ما بينَ الوَصْفِ والمضافِ إليهِ فَلا يَجوزُ، نحو: زَيدٌ الضَّارِبُ رَأْسِ عَبْدِ الجاني، أو دُخولِ(أَلْ) إلى مُضافٍ لِضَميرٍ ما فيهِ أَلْ، نحوَ:

الوَدُّ أنتِ المسْتَحِقَّةُ صَفوهِ ... مِنِّي وَإنْ لم أَرْجُ مِنْكِ نَوَالا

ومِثْلُ المفرَدِ: جَمْعُ التَّكسيرِ، أمَّا المثَنَّى وجَمْعُ السَّلامَةِ فَلا يُشترَطُ وُجودَ أَلْ في المضافِ إليهِ، نحو: هَذانِ الضَّارِبا زَيْدٍ، وهَؤلاءِ الضَّارِبو زَيدٍ"[6].

4. أَوْشَكَ ونَوْعاها واقْتِرانُ خَبَرِها بـ(أَنْ): يَقولُ القرطبيُّ:" ويُستَعْمَلُ(يَوْشِكُ) عَلَى وَجْهينِ: ناقِصةٍ، تَفْتَقِرُ إلى اسْمٍ وخَبَرٍ، وتامَّةٍ، تَستَقِلُّ باسْمٍ واحِدٍ، فالنَّاقِصةُ يَلزَمُ خَبَرُها(أَنْ) غالِباً؛ لِمَا فيها مِنْ تَراخي الوُقوعِ، وتَكونُ بِتَأْويلِ المصدَرِ، كَقَوْلِكَ: يُوشِكُ زَيدٌ أَنْ يَذهَبَ، أيْ: قارَبَ زَيدٌ الذَّهابَ، ورُبَّما حُذِفَتْ(أَنْ)؛ تَشْبيهاً لها بـ(كادَ) . . . والتَّامَّةُ، تَكْتَفي باسْمٍ واحِدٍ، وهوَ: أَنْ مَعَ الفِعْلِ، بِتَأْويلِ المصدَرِ، بمعنَى: قَرُبَ"[7]، إلَّا أنَّ ابْنَ مالِكٍ خالَفَهُ

([1]) أما بنو الحارث بن كعب، وخثعم، وزُبيد فإنهم يلزمونها الألف مطلقاً رفعاً ونصباً وجراً[يُنظر: سلوم: داود، 1986م، دراسة اللهجات العربية القديمة، ط 1، بيروت، عالم الكتب – مكتبة النهضة العربية، ص 33].

([2]) القرطبي، المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، للقرطبي 501/5 – ويُنظر: ابن جني: أبو الفتح عثمان(ت 392هـ)، 1985م، اللمع في العربية، تحق: حامد المؤمن، ط 2، بيروت، عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربي، ص 59

([3]) القرطبي، المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، للقرطبي 167/1

([4]) يُنظر: الصبان: محمد بن علي(1206هـ)، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك(ومعه شرح الشواهد للعيني)، د.ت، تحق: طه عبد الرؤوف سعد، مصر، المكتبة التوفيقية 135/1

([5]) القرطبي، المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، للقرطبي 53/3

([6]) يُنظر: الخضري: محمد الدمياطي(ت 1287هـ)، 1988م، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحق: تركي فرحان المصطفى، ط 1، بيروت، دار الكتب العلمية 10/2 – 11

([7]) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، للقرطبي 120/1

في القَولِ بِتَمامِها؛ إذْ ذَهَبَ إلى أنَّها ناقِصةٌ، وأنْ والفِعْلُ: سَدَّ مَسَدَّ مَعْمُولَيْها، فيَكونُ في مَحَلِّ رَفْعٍ ونَصْبٍ في آنٍ واحِدٍ[1].

هَذا وَقَدِ احْتَوَى الكِتابُ علَى كثيرٍ مِنَ القَواعِدِ التي قَرَّرَها النُّحاةُ، غيرِ التي ذَكَرْتُ، كجَوازِ صَرْفِ أسماءِ الأماكِنِ والمواضِعِ[2]، ومَنْعِ الاسْمِ المُنْتَهَى بألِفِ التَّأْنيثِ المَمْدودةِ[3] أو المَقْصورةِ[4] مِنَ الصَّرْفِ.

ثانياً – خِلافاتُ النَّحْويينَ:

لم يَفُتِ القرطبيُّ إيرادَ بَعضِ خِلافاتِ النَّحْويينَ حَوْلَ بَعضِ القَضايا النَّحْويَّةِ، ومِنْها:

1. الخِلافُ فيما نُصِبَ علَى أنَّهُ مَعْمولُ(لَيْتَ): وذلكَ عندَ تَعَرُّضِهِ لقولِهِ ﷺ(يا لَيْتَني فيها جَذَعاً)، فيقولُ:" أنَّهُ خَبَرُ(كان) مُقَدَّرَةً، أيْ: يا لَيْتَني أكونُ فيها جَذَعاً، وهذا علَى رَأْيِ الكُوفيينَ[5]، كما قالوا في قولِهِ تَعالى(انْتَهُوا خَيْراً لَكُمْ)[النساء 171]، أيْ: يَكُنْ خَيْراً لكُمْ، ومَذهبُ البَصْريينَ أنَّ(خَيْراً) إنما انْتَصَبَ بإضْمارِ فِعْلٍ دَلَّ عليه(انْتَهُوا)، والتَّقديرُ: انْتَهُوا وافْعَلُوا خَيْراً، وقال الفَرَّاءُ: هو نعتٌ لِمَصدَرٍ محذوفٍ، تقديرُهُ: انْتَهَوْا انْتِهاءً خَيْراً لَكُمْ"[6].
2. الخِلافُ في(إنْ) مُخَفَّفَةً أَمْ نافِيَةً[7]: يقولُ القرطبيُّ عندَ شَرْحِهِ لِقَولِهِ ﷺ(وَإنْ كانَ لَمِنْ أَحَبِّ النَّاسِ إليَّ):" إنْ: عندَ البَصْريينَ مُخَفَّفةٌ مِنَ الثَّقيلةِ، واللامُ الدَّاخلةُ بعدَها هي المُفَرِّقَةُ بينَ(إنْ) المخفَّفةِ وبينَ (إنْ) الشَّرْطيةِ، وعندَ الكوفيينَ: إنْ: نافيةٌ، واللامُ بمعنَى: إلَّا"[8].
3. أَوْ بِمَعْنَى الواوِ[9]: فيقولُ عَنْ دَلالةِ(أو) في مَوْضِعٍ مِنْ كتابِهِ أنَّها:" للجَمْعِ بِمَعْنَى الواوِ علَى المذهبِ الكوفيِّ"[10].

ثالِثاً – لُغاتُ القَبائِلِ العَربيَّةِ:

لم يَخْلُ كتابُ المفهِمِ مِنْ جَوازاتِ نحويةٍ نَسَبَها القرطبيُّ إلى القبائلِ، مِنْ ذلك:

([1]) يُنظر: ابن مالك: جمال الدين محمد بن عبد الله(ت 672هـ)، 1990م، شرح التسهيل، تحق: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، ط 1، القاهرة، هجر للطباعة 392/1- 394 - وحاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك(ومعه شرح الشواهد للعيني) 415/1

([2]) القرطبي، المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم 375/1

([3]) السابق 375/4 – 279/5

([4]) السابق 516/6

([5]) ذكر المالقي أنَّ الكوفيين ينصبون بها اسمين، ويقدرونها بـ(تمنيت)[يُنظر: المالقي: أحمد بن عبد النور(ت 702هـ)، د. ت، رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحق: أحمد محمد الخراط، دمشق، مط: مجمع اللغة العربية بدمشق، ص 298]

([6]) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، للقرطبي 380/1

([7]) يُنظر: الأنباري: أبو البركات عبد الرحمن بن محمد(ت 577هـ)، د. ت، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحق: محمد محيي عبد الحميد، د. م، دار الفكر 196/1 – والعكبري: أبو البقاء عبد الله بن الحسين(ت 616هـ)، 2000م، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تحق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ط 1، الرياض، مكتبة العبيكان، ص 347

([8]) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، للقرطبي 309/6 – 187/7

([9]) يُنظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف 478/2

([10]) القرطبي، المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم 371/5 – ويُنظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين 478/2

1. (ما) الحِجازِيةُ: وقدْ ذَكَرَها عندَ قولِهِ ﷺ(مَا مِنْ يَومٍ أَكْثَرَ مِنْ أَنْ يَعْتَقَ اللهُ فيهِ عَبْداً مِنَ النَّارِ مِنْ يَومِ عَرَفَةَ)، فقال:" رَوينا: أَكْثَر – رَفْعاً ونَصْباً – فَرَفْعُهُ علَى التَّميميَّةِ، ونَصْبُهُ علَى الحِجازيةِ، وهو في الحالينِ خَبَرٌ، لا وَصْفٌ"[1]، يقولُ الزَّمَخْشريُّ:" وأمَّا بَنُو تَميمٍ فَيَرفعونَ ما بَعدَها علَى الابْتِداءِ"[2].
2. لُغَةُ(يَتَعاقَبونَ) أو(أَكَلوني البَراغِيثُ): يَقولُ القرطبيُّ عنها عندَ قولِهِ ﷺ(يَتَعاقَبُونَ فيكُمْ مَلائِكَةٌ باللَيلِ ومَلائكةٌ بالنَّهارِ):" وهذه الواوُ في(يَتَعاقَبُونَ فيكُمْ): علامةٌ للفاعِلِ المذَكَّرِ المجْمُوعِ، وهي لغةُ بِني الحارِثِ، وهي أنَّهم يُلحِقونَ عَلامةً للفاعِلِ المثَنَّى والمجموعِ، وهم القائِلونَ: أَكَلوني البَراغيثُ، وهي لغةٌ مَعْروفةٌ فاشِيةٌ"[3]، أمَّا عَنْ هذا الحَديثِ(يَتَعاقبونَ فيكم ملائِكةٌ...) فقدْ بَطَلَ به الاستدلالُ علَى هذه اللغةِ؛ لِروايةِ البَيْهَقيِّ(الملائكةُ يتَعاقبونَ فيكُمْ، مَلائكةٌ باللَّيلِ ومَلائكةٌ بالنَّهارِ)[4]، ويَبْقَى شاهِدُها مِنَ الشِّعْرِ، وهو قولُ الشَّاعِرِ[5]:

يَلُومُونَني في اشْتِراءِ النَّخيـ . . . ـلِ أَهْلي فَكُلُّهُمْ أَلْوَمُ

وللنُّحَاةِ تَأْويلاتٌ أُخْرَى لهذهِ اللغةِ، كَأَنْ يَكونَ مِنْ بابِ تَقْديمِ المبتدأِ علَى الخَبَرِ، والأصْلُ: أَهْلي يَلُومُونَني في اشتراءِ النَّخيلِ، أو يَكونَ مِنَ التَّبَعيَّةِ، فَيَكونَ(أَهْلي) بَدَلاً مِنَ الواوِ في(يَلُومُونَني)، أو تكونَ الواوُ في(يَلُومُونَني) عَلامةَ جَمْعٍ و(أَهْلي) فاعِلُهُ، وهي ضَعيفَةٌ[6].

رابِعاً – حُروفُ المَعاني وتَنَاوُبُها:

تَحَدَّثَ القُرطبيُّ كثيراً عَنْ دَلالاتِ حُروفِ المعاني وتَناوُبِها في مَواضِعَ كثيرةٍ مِنْ كتابِهِ، فقدْ تَحَدَّثَ عَنْ دَلالةِ التَّراخي في(ثُمَّ)[7]، وعَنْ دَلالةِ التَّرتيبِ وعَدَمِ المهْلَةِ في الفاءِ العاطِفَةِ[8]، وعَنْ دَلالةِ التَّقْسيمِ في(أَوْ)[9]، وعَنْ دَلالةِ الإلْصاقِ[10]، والمصاحبةِ[11]، والسَّبَبِيَّةِ[12]،

([1]) القرطبي، المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم 460/3

([2]) ابن الحاجب: أبو عمرو عثمان بن عمر(ت 646هـ)، 1982م، الإيضاح في شرح المفصل، تحق: موسى بناي العليلي، العراق، وزارة الأوقاف والشئون الدينية 397/1

([3]) القرطبي، المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم 260/2 – 334/6

([4]) البيهقي: أبو بكر أحمد بن الحسين(ت 458هـ)، 1424 هـ - 2003م، السنن الكبرى، تحق: محمد عبد القادر عطا، ط 3، بيروت، دار الكتب العلمية 681/1

([5]) يُنسب البيت لأحيحة بن الجلاح[يُنظر: السيوطي: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر(ت 911هـ)، 1966م، شرح شواهد المغني، تحق: أحمد ظافر كوجان، بيروت، دار مكتبة الحياة 783/2]

([6]) يُنظر: ابن هشام: جمال الدين عبد الله بن يوسف(ت 761هـ)، 2005م، مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب(وبهامشه: حاشية الدسوقي)، ط 2، القاهرة، دار السلام 779/2

([7]) القرطبي، المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم 183/2

([8]) السابق 486/2

([9]) السابق 245/2

([10]) السابق 38/2

([11]) السابق 36/2 – 75/3

([12]) السابق 541/6

والعِوَضِ[1] في الباءِ، وعَنْ دَلالةِ التَّعْليلِ[2]، والسَّببيَّةِ[3] في اللامِ، وعَنْ دَلالةِ التَّبْعيضِ[4]، والتَّبْيينِ[5]، والسَّبَبيةِ[6]في(مِنْ)، وعَنْ دَلالةِ الغايَةِ في(حَتَّى)[7]، وعَنْ دَلالةِ المِلْكِ في اللامِ[8]، وعَنْ دَلالةِ الانْتِهاءِ في(إلَى)[9]، ثُمَّ أحْصَى دَلالاتِ(لَوْ)[10]، ودَلالاتِ(رُبَّ)[11]، ودَلالاتِ(كَلَّا)[12]، ودَلالاتِ(بَيْدَ)[13]، ثُمَّ أشارَ إلى تَناوُبِ بَعضِ حُروفِ الجَرِّ عَنْ بَعْضِها، فذَكَرَ أنَّ الباءَ تَنوبُ عَنْ(عَنْ) [14]، وتَنوبُ عَنْ(في) وتَنوبُ عَنْ(مِنْ)[15]، و(عَنْ) تَنوبُ عَنْ الباءِ[16]، وقد تنوبانِ عَنْ بَعضِهِما، كما ذَكَرَ أنَّ(أَوْ) تَنوبُ عَنْ الواوِ[17]، والواوُ تَنوبُ عَنْ(أَوْ)[18]، وأنَّ(عَلَى) تَنوبُ عَنْ(إلَى)[19]، وأنَّ(في) تَنوبُ عَنْ(عَلَى)[20]، وعَنْ الباءِ[21]، وتَنوبُ اللامُ عَنْ(عَلَى)[22]، كما ذَكَرَ أنَّ حروفاً غيرَ الجَرِّ تنوبُ عن بعضِها فتَنوبُ(إنْ) عَن(مَا)[23]، وتنوبُ(هَلْ) عَنْ(مَا)[24]، كَما تَنوبُ(حَتَّى) عَنْ(كَيْ) [25].

وقَدِ اخْتَلَفَ النُّحاةُ حَولَ هذا التَّناوُبِ، فَمَنَعَهُ البَصْريونَ مُؤَوِّليينَ ما وَرَدَ منهُ بالمجازِ في الحَرفِ أو بالتَّضْمينِ في العامِلِ، خِلافاً للمُبَرِّدِ والكُوفيينَ الذين ذهبوا إلى جَوازِ تَأْديةِ الجارِّ مَعانٍ مُتَعدِّدةٍ، فيَكونُ مِنْ بابِ المشتركِ اللَّفْظيِّ، فيَحَلُّ المعنَى العُرْفِيُّ مَحَلَّ الحقيقيِّ لاسيِّما إذا تَكَشَّفَ للذِّهْنِ سَريعاً[26].

([1]) السابق 131/4

([2]) السابق 310/2

([3]) السابق 541/6

([4]) السابق 411/2 – 27/4

([5]) السابق 11/5

([6]) السابق 411/2

([7]) السابق 248/5

([8]) السابق 605/6

([9]) السابق 486/1

([10]) السابق 133/1 – 134، 75/3 - 628

([11]) السابق 170/7

([12]) السابق 544/3- 545

([13]) السابق 491/2

([14]) السابق 306/1

([15]) السابق 420/2

([16]) السابق 244/2

([17]) السابق 432/2– 458، 706/3، 415/4، 371/5– 435، 121/6– 24/170،7 - 309

([18]) القرطبي، المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم 327/7

([19]) السابق 504/1

([20]) السابق 145/2

([21]) السابق 417/1

([22]) السابق 325/4

([23]) السابق 259/2

([24]) السابق 466/3

([25]) السابق 420/2

([26]) يُنظر: حسن: عباس، 1996م، النحو الوافي، ط 13، مصر، دار المعارف 537/2

لَكِنَّ الجَديدَ عندَ القرطبيِّ هو استخراجُهُ لمِعانٍ جَديدةٍ لهذه الحُروفِ؛ وذلك مِن خِلالِ ما استنبَطَهُ مِنْ مَعانٍ لها في شرْحِهِ للأحاديثِ النَّبَويةِ، وهي دَلالاتٌ لم يَشِرْ إليها سابِقُوهُ مِمَّنْ خَصَّصوا كُتُباً استقصَتْ تلك الدَّلالاتِ، كالرُّمانيِّ، والمالِقيِّ، والمَرَاديِّ، والهرويِّ، وابْنِ هِشَامٍ.

ومِنْ تلكَ الدَّلالاتِ التي أوْرَدَها صاحِبُ المُفْهِمِ ولم يَذْكُرْها النَّحْويونَ، هي:

1. مَجيءُ(عَلَى) بِمَعْنَى(إلَى): وأوْرَدَها عندَ شَرْحِهِ لقولِهِ ﷺ(وأَنا أَفْرَطُهُمْ عَلَى الحَوْضِ)، يقولُ القرطبيُّ:" و(عَلَى) وَقَعَتْ هنا مَوْقِعَ(إلَى)"[1].
2. مَجيءُ(مَا) بمعنَى(رُبَّمَا): وأوْرَدَها عندَ شَرْحِهِ لقَولِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما:" أنَّ رَسولَ اللهِ ﷺ كانَ مِمَّا يقولُ لأصْحابِهِ...)، يقولُ القرطبيُّ:" مَعْنَى(مَا) هَا هُنا: رُبَّمَا؛ لأنَّ(رُبَّمَا) تأْتي للتَّكْثيرِ"[2]، وقد ذكرَ ابْنُ هِشامٍ أنَّ(مَا) تَأْتي لإفادَةِ التَّقْليلِ، نحوَ: أَكَلْتُ أَكْلاً مَا[3].
3. إطْلاقُهُ مُصْطلحِ التَّأْقيتِ دَلالةً للَّامِ الجارَّةِ، التي وَرَدَتْ في قولِهِ ﷺ(الصَّلاةُ لِوَقْتِها) فقالَ:" هذه اللامُ للتأْقيتِ، كما قالَ تعالى(أَقِمِ الصَّلاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ)[الإسراء 78]، (وَأَقِمِ الصَّلاةَ لِذِكْري) [طه 14]، أيِ: عندَ ذلك"[4]، عِلْماً بأنَّ النَّحْويينَ ذَكَروا هذه الدَّلالةَ لها بِتَعْبيرِ: موافقة (بعد)[5].

خامِساً – الفُروقُ الاسْتِعْماليَّةُ:

لم يَفُتِ القرطبيُّ أنْ يُورِدَ في كتابِهِ بعضَ الفُروقَ الدَّلاليةَ الدَّقيقةَ بينَ الكَلِماتِ أثْناءَ الاسْتِعْمالِ، ومِنْ ذلكَ:

1. التَّفْريقِ بينَ ظَرْفَيْ المكانِ(عِنْدَ) و(لَدَى)، فيقولُ:" وعِنْدَ: مِنْ ظُروفِ الأمْكنَةِ غيرِ المتَمَكِّنَةِ، يُقالُ لِمَا مَلَكَ أو اخْتَصَّ بهِ حاضِراً كانَ أو غائِباً، ومِثْلُها: لَدَى، إلَّا أنَّها تَخْتَصُّ بالحاضِرِ"[6].
2. التَفْريقُ في الاستعمالِ بينَ أدَواتِ الجَوابِ(نَعَمْ، وأَجَلْ، وبَلَى)[7]، فقالَ:" أجَلْ: أيْ: نَعَمْ، قالَ الأخفشُ: إلَّا أنَّهُ أحْسَنُ مِنْ(نَعَمْ) في الخَبَرِ، و(نَعَمْ) أحْسنُ مِنْهُ في الاستفهامِ، وهما لِتَصْديقِ ما قَبلَهُما مُطلقاً، نَفْياً كانَ أو إيجاباً، فأمَّا(بَلَى) فهو جوابٌ بعدَ النَّفْيِ عارِياً مِنْ حروفِ الاستفهامِ أو مَقْروناً بهِ"[8].

([1]) القرطبي، المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم 504/1

([2]) السابق 30/6

([3]) يُنظر: مغني اللبيب 682/1

([4]) القرطبي، المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم 278/1

([5]) يُنظر: المرادي: الحسن بن قاسم(ت 749هـ)، 1983م، الجنى الداني في حروف المعاني، تحق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، ط 2، بيروت، دار الآفاق الجديدة، ص 101 – والهروي: علي بن محمد(ت 370هـ)، 1981م،كتاب الأزهية في علم الحروف، تحق: عبد المعين الملوحي، ط 2، دمشق، مط: مجمع اللغة العربية، ص 289 – وابن هشام، مغني اللبيب 486/1

([6]) القرطبي، المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم 137/1 – ويُنظر: الأشموني: أبو الحسن علي نور الدين بن محمد(ت 929هـ)، 1993م، شرح الأشموني لألفية ابن مالك، تحق: عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، القاهرة، المكتبة الأزهرية للتراث 494/2

([7]) يُنظر في التفريق بينها: رضا: علي، د.ت، المرجع في اللغة العربية، ط 2، د.م، دار الفكر 195/3

([8]) القرطبي، المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم 516/1

3. التَّفْريقُ بينَ(ثَمَ) و(ثُمَّ)، يقولُ القرطبيُّ:"(ثَمَ) – مَفْتوحةَ الثَّاءِ – اسْمٌ يُشارُ بهِ إلى مَوضِعٍ، فَأَمَّا(ثُمَّ) – بِضَمِّ الثَّاءِ – فَحَرْفُ عَطْفٍ"[1].
4. التَّفْريقُ بينَ(أَوَ) و(أَوْ)، فيقولُ عندَ شَرْحِهِ لِقَولِ مُصْعَبِ بْنِ سَعْدٍ(أَوَ أُجْعَلُ كَمَنْ لا غَنَاءَ لَهُ)، يقولُ القرطبيُّ:" الرِّوايةُ الصَّحيحَةُ بِفَتْحِ الواوِ، ومَنْ سَكَّنَها غَلِطَ؛ لأنَّها الواوُ الواقِعَةُ بِعْدَ همزةِ الاستفهامِ، ولا تكونُ إلَّا مَفْتوحةً، وأمَّا(أَوْ) السَّاكنةُ فَلَا تَكونُ إلَّا لِأَحَدِ الشَّيْئَينِ"[2]، ويُقصَدُ بالواوِ الواقِعَةِ بِعْدَ همزةِ الاستفهامِ هي واوُ العَطْفِ، يقولُ ابْنُ مالِكٍ عندَ حَديثِهِ عَنْ همزةِ الاستفهامِ:" وَلِكَوْنِها أَصْلُ أَدَواتِ الاستفهامِ، والاستفهامُ لهُ صَدْرُ الكَلامِ، اسْتَأْثَرَتْ عَنْ أَخَواتِها بِتَمَامِ التَّصْديرِ، فَدَخَلَتْ علَى العَواطِفِ مِنَ الواوِ والفاءِ وثُمَّ"[3].

ومِنْ مَظاهِرِ اهْتِمامِهِ بالفروقِ الدَّلاليَّةِ بينَ الألفاظِ ذِكْرُهُ لأنواعِ(اتَّخَذَ)، فيقولُ:" وحاصِلُهُ أَنَّ(اتَّخَذَ) استُعْمِلتْ علَى ثلاثةِ أنحاءٍ، أحدِها: تَتَعدَّى لمفعولينِ بنفسِها، وثانيها: تَتَعدَّى لأحدِهما بحَرْفِ الجرِّ، وثالثِها: تَتَعدَّى لمفعولٍ واحِدٍ، وكلُّ ذلك مَوْجودٌ في القُرآنِ"[4]، إلَّا أنَّهُ وَرَدَ في الهَمْعِ ما نَصُّهُ:" وأَنْكَرَ بعضُهُم تَعَدِّي(تَرَكَ، وتَخِذَ، واتَّخَذَ) إلى اثنينِ، وقالَ: إنَّما يَتَعَدَّى إلى واحِدٍ، والمنصوبُ الثَّاني حالٌ"[5].

سادِساً – المُخالَفاتُ النَّحْويَّةُ:

اشْتَمَلَ كتابُ المفهِمِ علَى بعضِ الاستعمالاتِ التي خالَفَتِ الأصْلَ في اسْتِعْمالِها، وهذهِ المخالفاتُ لَيْسَتْ عَشْوائيَّةً لِغَيْرِ ما غايةٍ، بلْ هي نُوعُ حُريَّةٍ تَجْعَلُ مِنَ الكَلامِ أَداةً ناجِحَةً مِنْ أَدواتِ التَّعْبيرِ الفَنِّيِّ فيهِ، يَقولُ ابْنُ جِنِّي:" اِعْلَمْ أَنَّهُ لَيْسَ شَيْءٌ يَخْرُجُ عَنْ بابِهِ إلَى غَيْرِهِ إلَّا لِأَمْرٍ قَدْ كانَ، وَهْوَ علَى بابِهِ مُلاحِظاً لَهُ، وعلَى صَدَدٍ مِنَ الهُجومِ عليهِ"[6]، ومِنْ تلكَ المخالفات في كتابِ القُرطبيِّ:

1. اِسْتعمالُ(مَا) موْضِعَ(كَمْ): فقَدْ أوردَ القرطبيُّ مَا نَصُّهُ عنْدَ شَرْحِهِ لِقَولِهِﷺ (وَمَا بَعْثُ النَّارِ):" وُضِعَتْ هنا(مَا) مَوْضِعَ(كَمْ) العَدَديةِ؛ لأنَّهُ أُجيبَ عنها بِعَدَدٍ، وأَصْلُ(مَا) أنْ يُسْأَلَ بها عَنْ ذَواتِ الأشياءِ وحُدُودِها"[7]، لَكِنَّ الرُّمَّانِيُّ(ت 384هـ) تَحَدَّثَ عَنْ(مَا) الاسْتِفْهاميَّةِ، فقالَ:" أَنْ تَكونَ اسْتِفْهاماً عَمَّا لا يَعْقِلُ وعَنْ صِفَاتِ مَنْ يَعْقِلُ"[8]، ولَعَلَّ العَدَدَ يَكونُ مِنَ الصِّفاتِ، فيكونَ استعمالُها في الحَديثِ علَى أَصْلِها.

([1]) السابق 222/6 – ويُنظر: ابن هشام، مغني اللبيب 265/1 – 271

([2]) القرطبي، المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم 535/3

([3]) شرح التسهيل110/4 – 111

([4]) القرطبي، المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم 242/6

([5]) السيوطي: جلال الدين عبد الرحمن بن محمد(ت 911هـ)، 1987م، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحق: عبد العال سالم مكرم، ط2، بيروت، مؤسسة الرسالة 218/2

([6]) ابن جني: أبو الفتح عثمان(ت هـ)، 1987م، الخصائص، تحق: محمد علي النجار، ط 3، مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب 466/2

([7]) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم 470/1

([8]) كتاب معاني الحروف، تحق: عبد الفتاح إسماعيل شلبي، القاهرة، دار نهضة مصر، القاهرة، ص 86

2. نِيابَةُ(الواوِ) عَنْ همزةِ الاستفهامِ، وذلك عندَ شَرْحِهِ لِقَولِ عمرَ بنِ الخَطَّابِ ﷺ (وَالوُضُوءَ أيْضاً؟)، قال القرطبيُّ:" وَ(الواوُ) عِوَضٌ مِنْ همزةِ الاستفهامِ، كما قالَ تعالى(قالَ فِرْعَوْنُ وَآمَنْتُمْ بِهِ)[الأعراف 123] في قراءةِ ابْنِ كَثيرٍ[1]"، ولكنْ هذه الواوُ –كما ذَكَرَ ابْنُ هِشامٍ – لَيْسَتْ مَوْضوعةً للاستفهامِ في أصْلِ وَضْعِها؛ لأنَّها مُبْدَلَةٌ[2].
3. دُخولُ نونِ التَّوكيدِ على الفِعْلِ الماضي، وذلك عنْدَ شرحِهِ لقَولِهِ ﷺ(فَإِمَّا أَدْرَكَنَّ أَحَدٌ فَلْيَأْتِ النَّهْرَ الَّذي يَراهُ ناراً)، يقولُ القرطبيُّ:" والصَّوابُ: إسْقاطُ النونِ؛ لأنَّهُ فِعْلٌ ماضٍ، وإنَّما تَدخُلُ هذه النونُ على الفعلِ المستقبلِ، كقولِهِ(فَإِمَّا نَذْهَبَنَّ بِكَ)[الزخرف 41]"[3]، ودُخولُ النونِ علَى الماضي وَصَفَهُ ابْنُ هِشَامٍ بالشُّذوذِ[4].
4. عَوْدُ الضَّميرِ علَى غيرِ مَذْكورٍ؛ إذِ الأَصْلُ أنْ يَكونَ مَرجِعُ الضَّميرِ مَذْكوراً قَبْلَهُ[5]، وقدْ أشارَ القرطبيُّ إلى ذلك عندَ شرحِهِ لقولِهِ ﷺ(مَنْ أَكَلَ سَبْعَ تَمْراتٍ مِمَّا بينَ لابَتَيْها حينَ يُصبِحُ لم يَضُرَّهُ سُمٌّ حَتَّى يُمْسِي)، يقولُ القرطبيُّ:" وأعادَ الضَّميرَ على المدينةِ، ولم يَجْرِ لها ذِكْرٌ في اللفْظِ، لَكِنَّهُ مِمَّا يَدُلُّ الحالُ والمشاهَدةُ عليهِ"[6]، ومثلُهُ قولُهُ تَعالى(كَلَّا إذا بَلَغَتِ التَّراقِيَ)[القيامة 26]، "والتقديرُ: كَلَّا إذا بَلَغَتِ الرُّوحُ أو النَّفْسُ التَّراقيَ؛ لأنَّ الحديثَ في ذِكْرِ المَوْتِ، ولا يَبلَغُ التَّراقيَ عندَ الموتِ إلَّا الرُّوحُ أو النَّفْسُ"[7].

سابِعاً – التَّعَدُّدُ الوَظيفيُّ للكَلِماتِ:

كَثيراً ما يُورِدُ القُرطبيُّ كَلِماتٍ يجوزُ أنْ تَكونَ أَحَدَ شَيئينِ سَواءً مِنْ حَيْثُ نَوعُ الكلمةِ أو إعرابُها أو وَظيفَتُها أو مِنْ حَيْثُ تأصيلُها، ومِنْ أمثلةِ ذلك:

1. (هَيْهاتَ) التي يَقولُ عنها:" وهي اسْمٌ مِنْ أسماءِ الأفعالِ، فَتارَةً تُقَدَّرُ بـ(بَعُدَ)، كما في قولِ الشَّاعِرِ[8]:

فَهَيْهاتَ هَيْهاتَ العَقيقُ وأَهْلُهُ . . . وَهَيْهاتَ خِلٌّ بالعَقيقِ نُواصِلُهْ

أيْ: بَعُدَ العَقيقُ وأهلُهُ، وتارةً تُقَدَّرُ بـ(بُعْدٍ) الذي هو المصدرُ، كما قيلَ في قولِهِ تعالى(هَيْهاتَ هَيْهاتَ لِمَا تُوعَدُونَ)[المؤمنون 36]، أيْ: بُعْداً بُعْداً لِلَّذي تُوعَدونَ"[9]، وهو مُتَّفَقٌ مَعَ ما نَقَلَ أبو حَيَّانَ عَنِ ابْنِ عَطيَّةَ ما نَصُّهُ عَنْ(هَيْهاتَ):" طَوْراً تَلي

(1) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم 481/2
(2) يُنظر: مغني اللبيب 785/2
(3) القرطبي، المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم 274/7
(4) يُنظر: مغني اللبيب 724/2
(5) يُنظر: حسن: عباس، النحو الوافي 256/1
(6) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم 321/5
(7) خلوف: مصطفى شاهر، 2009م، أسلوب الحذف في القرآن الكريم وأثره في المعاني والإعجاز، ط 1، الأردنّ، دار الفكر، ص 44
(8) البيت لجرير[يُنظر: السيوطي: همع الهوامع 145/5]
(9) القرطبي، المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم 320/2

الفاعِلَ دونَ لامٍ، تَقولُ: هَيْهاتَ مَجيءُ زَيدٍ، أيْ: بَعُدَ، وأحياناً يَكونُ الفاعلُ مَحْذوفاً، وذلك عِنْدَ اللامِ،كَهذهِ الآيةِ، التَّقْديرُ: بُعْدَ الوُجودِ(لِمَا تُوعَدُونَ)[1]".

2. (رُوَيْدَكَ)، يَقولُ القرطبيُّ:" رُوْيَدَكَ، أيْ: اِرْفِقْ رِفْقَكَ، أو كُفَّ بعضَ فُتْياكَ، فَيَصِحُّ أنْ يَكونَ مَصْدراً ومَفْعولاً"[2]، يقولُ مُصْطفَى الغَلاييِنيُّ:" و(رُوَيْدَ) في الأصلِ: مَصدرُ(أَرْوَدَ في سَيرِهِ رَواداً أو رُوْيداً)، أيَ: تَأَنَّ ورَفُقَ ... والآنَ اسْمُ فِعْلِ أمْرٍ مبنيٌّ علَى الفتحِ"[3].

3. (ما خَلا، وما عَدا)، الذي يَقولُ فيهما:" ماعَدا، وما خَلا: مِنْ صِيَغِ الاستثناءِ، وهما مَعَ(مَا) فِعْلانِ يَنْصِبانِ ما بَعْدَهُما في المشهورِ والأفصحِ، ومَعَ عَدَمِ(مَا) يَخْفِضانِ ما بَعْدَهما؛ لأنَّهما حَرْفانِ مِنْ حُروفِ الخَفْضِ علَى الأعْرَفِ الأَشْهَرِ"[4]، لَكِنَّ ابْنَ هِشامٍ(ت 761هـ)، قالَ عنهما:" وتَدخُلُ عليهُما(مَا) فَيَتَعَيَّنُ النَّصْبُ؛ لِتَعَيُّنِ الفِعْليَّةِ حِينَئِذٍ"[5]، وقال عنهما دونَ(مَا):" أنَّهُما حَرْفا جَرٍّ، وهو قَليلٌ"[6].

4. (مَا) المَوْصولةُ، وقدْ قالَ عنها عندَ تَفْسيرِهِ لقولِهِ تَعالى(فانْكِحُوا ما طابَ لَكُمْ مِنَ النِّساءِ)[النساء 3]:" ما: أصْلُها لِمَا لا يَعْقِلُ، وقد تَجيءُ بمعنَى الذي، فتُطْلَقُ علَى مَنْ يَعْقِلُ، كما جاءَتْ في هذه الآيةِ، فإنَّها للنِّساءِ، وهُنَّ مِمَّنْ يَعْقِلُ"[7]، لكنَّ ابنَ هِشامٍ دَقَّقَ، فَقالَ:" وأَمَّا(مَا) فَإنَّها لِمَا لا يَعْقِلُ وَحْدهُ ... ولِأَنْواعِ مَنْ يَعْقِلُ، نحو(فَانْكِحُوا ما طابَ لَكُمْ)"[8]، فهْيَ ليسَتْ عَلى إطلاقِها بالنِّسْبةِ للعاقِلِ.

ثامِناً – العُدولُ النَّحْويُّ:

وَرَدَ في كِتابِ المُفْهِمِ ما يُمْكِنُ أنْ نُسَمِّيهِ بالعُدولِ النَّحْويِّ؛ وهْوَ الَّذي" يَحْصَلُ للتَّراكيبِ النَّحْويَّةِ مِنْ مُخالَفَةٍ في الأفعالِ والأَدَواتِ والجُمَلِ والنَّسَقِ الإعْرابِيِّ"[9]، ولهذهِ الظَّاهِرَةِ إشاراتٌ في تُراثِنا البَلاغيِّ بما سُمِّيَ بالالتِفاتِ[10]، الَّذي قَدِ اخْتَصَّ بالضَّمائِرِ؛ لِذا كانَ اسْتِعمالُ العُدولِ هو الأَنْسَبُ؛ لاتِّساعِهِ للالْتِفاتِ وغيرِهِ، فَقَدْ يُخاطَبُ الحاضِرَ بأُسلوبِ الغائِبِ أو بزمن غيرِ زَمَنِهِ لِغَرَضٍ ما، ومِنَ العادةِ أيضاً أنْ يأْمُرَ الإنسانُ غيرَهُ، ورُبَّما أَمَرَ نفسَهُ لأمْرٍ بلاغيٍّ، ورُبَّما يُدْخِلُ شَيْئاً يَخْتَصُّ به زَمَنٌ إلى زَمَنٍ مُغايرٍ، ومِنْ أَمْثِلَتِهِ:

([1]) أبو حيان الأندلسي: محمد بن يوسف(ت 754هـ)، د. ت، البحر المحيط في التفسير، بريدة – السعودية، مكتبة الإيمان 561/7

([2]) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم 347/3

([3]) الغلاييني: مصطفى(ت 1364هـ – 1944م)، 1989م، جامع الدروس العربية، تحق: عبد المنعم خفاجة، ط 22، صيدا – بيروت، المكتبة العصرية 156/1

([4]) القرطبي، المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم 325/6 – 326

([5]) ابن هشام: جمال الدين عبد الله بن يوسف(ت 761هـ)، 1994م، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحق: هادي حسن حمودي، ط 2، بيروت، دار الكتاب العربي 51/2

([6]) السابق 50/2

([7]) القرطبي، المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم 326/7

([8]) ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك 70/1

([9]) المختاري: عبد الله علي، 2008م، الإعجاز البياني في العدول النحوي السياقي في القرآن الكريم، إربد – الأردنّ، دار الكتاب الثقافي ودار المتنبي، ص 29

([10]) يُنظر: طبانة: بدوي، 1977م، معجم البلاغة البلاغية، ط 1، ليبيا، منشورات: جامعة طرابلس 811/2

1. أَمْرُ المتكلِّمِ نَفْسَهُ، يَقولُ القرطبيُّ عِنْدَ قَولِ الصَّحابيِّ للنَّبيِّ ﷺ(أُبْسُطْ يَمينَكَ فَلِأُبايِعْكَ):" بِكَسْرِ اللامِ وإسْكانِ العينِ علَى الأَمْرِ، أيْ: أَمْرِ المتكلِّمِ نَفْسَهُ"[1].
2. الإغْراءُ بالغائِبِ، وذلك عندَ شرْحِهِ لحَديثِ(وَمَنْ لم يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بالصَّوْمِ)، فَنَقَلَ ما نَصُّهُ:" (فَعَليهِ بالصَّومِ): فيه إغراءٌ بالغائِبِ"[2].
3. الاستفهامُ لِمُخاطِبٍ عَنْ فِعْلِ غائِبٍ، وذلكَ عندَ قولِهِ ﷺ(ولِمَ تَبْكي؟)، فيَقولُ:"كَذا صَحَّتِ الرِّوايةُ بِـ(لِمَ) التي للاستفهامِ، تَبْكِي: بِغيرِ نونٍ؛ لأَنَّهُ استفهامٌ لِمُخاطِبٍ عَنْ فِعْلِ غائِبِهِ، ولو خاطَبَها بالاستفهامِ خِطابَ الحاضِرَةِ، لَقالَ: ولِمَ تَبْكِينَ؟ بإثْباتِ النُّونِ"[3].
4. التَّعْبيرُ بالماضي عَنِ المستقبلِ، وذلكَ عِنْدَ شَرْحِهِ لِحَديثِ النَّبيِّ ﷺ عَنْ خَيْبَرَ(إنَّ اللهَ فَتَحَها عَليكُمْ)، يَقولُ القرطبيُّ:" أيْ: يِفْتَحُها عليكُمْ، فَوَضَعَ الماضي مَوْضِعَ المستقبلِ لما كانَ أمْراً مُحَقَّقاً عندَهُ، أو يَكونُ أَخبَرَ عَمَّا عَلِمَ اللهُ مِنْ فَتْحِها"[4].

تاسِعاً – تَوَقُّفُهُ عِنْدَ الاسْتِعْمالِ:

لم يُهْمِلِ القُرطبيُّ الاسْتِعْمالَ بِوَصْفِهِ أَصْلاً مِنْ أُصولِ النَّحْويينَ، بَلْ وَعُدَّةَ المفَسِّرينَ وشُرَّاحِ الحَديثِ، فَكثيراً ما نَجِدُهُ يَحْتَجُّ بِهِ، ومِنْ أمثلةِ ذلكَ:

1. اِحْتِجاجُهُ بِهِ عَنْ عَدَمِ وُجودِ فِعْلينِ لِـ(لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ)، فَيَقولُ:" وَلَبَّيكَ، مَعْناهُ: إجابَةً لَكَ بَعْدَ إجابَةٍ، وَسَعْدَيْكَ: مُساعَدَةً بَعْدَ مُساعَدةٍ، وكِلاهُما مَنْصوبٌ علَى المصدرِ، ولم تَسْتَعْمِلِ العَرَبُ لهُ فِعْلاً مِنْ لَفْظِهِ يُكَوِّنُ مَصْدَرَهُ"[5].
2. عَدَمُ تَرادُفِ(رَأَى) و(عَرَفَ): أيْ: أنَّ(رَأَى) لا تَكونُ بِمَعْنَى(عَرَفَ)، فيَقولُ:" ولا يَصِحُّ أنْ يُقالَ: إنَّ الرُّؤْيَةَ بِمَعْنَى المعرفةِ؛ لأنَّ العَرَبَ لم تَسْتَعْمِلْ(رَأَيْتُ) بمعنى: عَرَفْتُ"[6].
3. جَوازُ إِضافةِ(الآلِ) إلى الضَّميرِ، فيقولُ:" وهوَ الصَّوابُ؛ لأنَّ السَّمَاعَ الصَّحيحَ يَعْضُدُهُ، فإنَّهُ قدْ جاءَ في قَولِ عبدِ المطَّلبِ:

لَاهُمَّ إنَّ العبدَ يم . . . نَعُ رَحْلَهُ فَامْنَعْ حِلَالَكْ
وانْصُرْ عَلَى آلِ الصَّلِيـ . . . ـبِ وَعابِدِيهِ اليَوْمَ آلَكْ"[7]

([1]) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم 328/1
([2]) السابق 83/4
([3]) السابق 387/6 – 388
([4]) السابق 665/3
([5]) السابق 471/1
([6]) السابق 415/1
([7]) القرطبي، المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم 40/2 – 41

عاشِراً – القِياسُ:

والقِيَاسُ في الاصْطِلاحِ هو:" حَمْلُ فَرْعٍ عَلَى أَصْلٍ بِعِلَّةٍ، وإجْراءُ حُكْمِ الأَصْلِ عَلَى الفَرْعِ"[1]، و"للقِياسِ أربعَةُ أركانٍ: أَصْلٌ، وهو المقِيسُ عليهِ، وفَرْعٌ، وهو المقِيسُ، وحُكْمٌ، وعِلَّةٌ جامِعَةٌ"[2]، ولم يَخْلُ منهُ الدَّرْسُ النَّحْويُّ بالمفْهِمِ، فيَقولُ عَنْ كَسْرِ هَمْزَةِ(إحالُ):" وإحالُكَ: أَظُنُّكَ، وكَسْرُ همزةِ(إحالُكَ) لُغةٌ فَصيحَةٌ، والفَتْحُ: الأصْلُ والقِياسُ"[3]، وكَسْرُ(إحالُ) مِمَّا خالَفَ أقْيسَتَهُمْ التي ابْتُنِيَتْ على الأكْثَرِ الشَّائِعِ مِنْ كَلامِ العَرَبِ فَعَدُّوهُ لُغَةً[4].

حادِي عَشَرَ – اِهْتِمامُهُ بِجانِبِ المَعْنَى:

اِهْتَمَّ القُرطبيُّ في كتابِهِ بالدَّلالَةِ النَّحْويةِ كَثيراً، سَواءً التي تَتَعَلَّقُ بالأَدواتِ أو بالجُمَلِ، ومن أمثلةِ ذلكَ:

1. دَلالاتُ(وَاهاً) ذَكَرَ القُرطبيُّ دَلالاتٍ أُخْرَى لـ(واهاً) عِنْدَ شَرْحِهِ لها في قَوْلِ سَعْدِ بْنِ مُعاذٍ، فيَقولُ:" (واهاً لِرِيحِ الجَنَّةِ!)، أَيْ: عَجَباً منْهُ، فَهْيَ هُنا تَعَجُّبٌ، وقدْ تَأْتي للتَّرَحُّمِ، والتَّلَهُّفِ، والاسْتِهانَةِ"[5]، وهي دَلالاتٌ لم يَذْكُرْها النُّحاةُ، فلَمْ يَذْكُروا سِوَى التَّعَجُّبِ والاسْتِطابةِ، يقولُ الرَّضي:" وَواهاً في التَّعَجُّبِ والاستِطابةِ"[6].
2. دَلالةُ الشَّرْطِ قَدْ تَكونُ لِغَيرِ الشَّكِّ، يَقولُ القرطبيُّ:" وعلَى الجملةِ، فالشَّرْطُ يَأْتي في الكَلامِ علَى غَيْرِ وَجْهِ الشَّكِّ، وهْوَ كثيرٌ"[7]، لَعَلَّهُ قَصَدَ مُراعاةَ أَدواتِهِ، فـ(إنْ) قَدْ تُسْتعمَلُ للمَعاني المِشْكوكِ في حُصولِها، خِلافاً لـ(إذا) فَقَدْ تُسْتعمَلُ للمَقْطوعِ بِحُصولِها[8].
3. تَضَمُّنُ الموصولِ لِمَعْنَى الشَّرْطِ، فَقالَ:" وَ(ما) مَوْصولة ... ودَخَلَتِ الفاءُ علَى الخَبَرِ لِمَا تَضَمَّنَهُ الاسْمُ الموصولُ مِنْ مَعْنَى الشَّرْطِ، نحوَ قولِهِ تَعالى(وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللهِ)[النحل53]"[9]، ويَتَضَمَّنُ المَوْصولُ مَعْنَى الشَّرْطِ إذا تَصَدَّرَ، نحوَ, الَّذي يَأْتيني فَلَهُ دِرْهَمٌ، فَ(الَّذي): مُبْتَدَأٌ، و(يَأْتيني): صِلَتُهُ، وجُمْلةُ(فَلَهُ دِرْهَمٌ): خَبَرٌ، وهوَ واجِبُ التَّأْخيرِ، والذي سَوَّغَ تَشَبُّهَ اسْمِ الموصولِ بِاسْمِ الشَّرْطِ هو: عُمومُ اسْمِ الموصولِ، وإبْهامُهُ، واسْتِقْبالُ الفَعْلِ الَّذي بَعْدَهُ، وكَوْنُ هذا الفِعْلِ سَبَباً لِمَا بَعْدَهُ، وهوَ جُملةُ الخَبَرِ، كَما أنَّ الشَّرطَ سَبَبٌ للجَوابِ، ولهذا الشَّبَهِ دَخَلَتِ الفاءُ في الخَبَرِ كَما دَخَلَتْ في الجَوابِ[10].

([1]) الأنباري: أبو البركات عبد الرحمن بن محمد(ت 577هـ)، 1963م، لمع الأدلة في أصول النحو، تحق: عطية عامر،بيروت، المطبعة الكاثولكية، ص 42

([2]) السيوطي: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر(ت 911هـ)، 1988م، الاقتراح في علم أصول النحو، تحق: أحمد سليم الحمصي ومحمد أحمد قاسم، ط 1، طرابلس – لبنان، مط: جروس برس، ص 71

([3]) القرطبي، المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم 505/6

([4]) يُنظر: الزبيدي: سعيد جاسم، 1997م، القياس في النحو العربي(نشأته وتطوره)، ط 1، عمّان – الأردنّ، دار الشروق، ص 47

([5]) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم 739/3

([6]) شرح الرضي على الكافية 84/3 – وابن يعيش، شرح المفصل 72/4

([7]) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم 436/3

([8]) يُنظر: السامرائي: فاضل صالح، 2008م، معاني النحو، ط 3، عمّان – الأردنّ، دار الفكر 59/4 - 61

([9]) القرطبي، المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم 566/6

([10]) يُنظر: الأزهري: خالد عبد الله(ت 905هـ)، د.ت، شرح التصريح على التوضيح، ، د. م، دار الفكر 174/1

ثاني عَشَرَ – الاسْتِشْهادُ بالشِّعْرِ:

زَخرَ كتابُ المفهِمِ بالشَّواهِدِ الشِّعْريَّةِ، فالقُرطبيُّ كَغَيرِهِ مِنَ العُلماءِ، مِمَّنْ وَجَدَ في الشِّعْرِ ضالَّتَهُ؛ احْتِجاجاً وتَدْليلاً، وقدْ قالوا:" مِنْ فَضْلِ النَّظْمِ أنْ الشَّواهِدِ لا تُوجَدُ إلَّا فيهِ، والحُجَجُ لا تُؤْخَذُ إلَّا منهُ"[1]، بلْ إنَّهم في كثيرٍ مِنَ الأحيانِ كانوا يَبْنونَ قواعِدَهُم علَى الشِّعْرِ وَحْدِهِ[2]؛ ذلك أنَّ رِوايةَ الشِّعْرِ أَدَقُّ مِنَ النَّثْرِ، وأنَّ تَذَكُّرَهُ أَيْسَرُ، كما أنَّ احْتِمالَ التَّغْييرِ فيه أَقَلُّ[3]، رُغْمَ ما للشِّعْرِ مِنْ خُصوصيةٍ في الأسلوبِ الذي يَخْضَعُ لِوَزْنِهِ وقافِيَتِهِ التي تَسْتَدْعي فَصْلَهُ عَنِ النَّثْرِ في التَّقْعيدِ اللُّغويِّ[4]، والمتَتَبِّعُ لمفْهِمِ القرطبيِّ، يجدهُ قَدِ امْتَلَأَ بِعَشَراتِ الشَّواهِدِ الشِّعْريةِ، التي سَنَكْتَفي بِنَماذِجَ منها، وُقوفاً علَى مَرامي الدَّرْسِ النَّحْويِّ في كتابِهِ، ومِنْ ذلك:

1. اِسْتِشْهادُهُ عَلى وُجوبِ حَذْفِ عامِلِ الاسْمِ المنصوبِ علَى الإغراءِ عنْدَ تَكْريرِهِ بقَولِ مِسْكينٍ الدَّارِميِّ[5]:

أَخاكَ أَخاكَ إنَّ مَنْ لَا أَخا لَهُ ...كَساعٍ إلَى الهَيْجاءِ بِغَيْرِ سِلَاحِ

يقولُ ابْنُ هِشَامٍ:" فَلا يَلْزِمُ حَذْفُ عامِلِهِ إلَّا في حَذْفٍ أوْ تَكْرارٍ"[6]، وتقدير الفعل المحذوف: اِلْزَمْ أو احْفَظْ.

2. اِسْتِشْهادُهُ علَى أصلِ(إمَّا) بقَولِ الشَّاعِرِ[7]:

أَبَا خُراشَةَ إمَّا أَنْتَ ذا نَفَرٍ ... فَإنَّ قَوْميَ لم تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ

يقول القرطبيُّ:" أيْ: إنْ أَنْتَ، فَحَذَفوا الفِعْلَ الذي يَلي(إنْ) وجَعَلوا(مَا) عِوَضاً منهُ، وأَدْغَموا(إنْ) في(مَا)، ووَضَعوا(أَنْتَ) مَكانَ(التَّاءِ) في(كُنْتَ)، هذا قولُ النَّحْويينَ"[8]، ويُرْوَى(أَبا خُراشَةَ أَمَّا كُنْتَ ذا نَفَرٍ) وعلَى هذه الرِّوايةِ فَلا شاهِدَ في البيتِ، وما: زائِدةٌ[9].

3. اِسْتِشْهادُهُ علَى مَجيءِ اسْمِ(كَأَنَّ) نَكِرَةً وخَبَرِها مَعْرِفةً بقَولِ الشَّأعِرِ[10]:

كَأَنَّ سَبِيئَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ ... يَكونُ مِزاجَها عَسَلٌ وَماءُ

وَهْيَ رِوايةُ سِيبويهِ، يقولُ القُرطبيُّ:" وقَدْ جَعَلَ الخَبَرَ مَعْرِفةً، والاسْمَ نَكِرَةً، وهوَ عَكْسُ الأَصْلِ، وإنَّما جازَ ذلكَ؛ لأنَّ عَسَلاً وَماءً: اسْمانِ مِنْ أَسْماءِ الأَجْناسِ، فَأفادَ مُنَكَرَهُ ما يُفيدُ مُعرّفهُ، فَكَأَنَّهُما مَعْرفتانِ، وخَبَرُ(كَأَنَّ): مَحْذوفٌ، تَقديرُهُ: كَأَنَّ فيها

([1]) التوحيدي: أبو حيان، 1953م، الإمتاع والمؤانسة، ، تحق: أحمد أمين وأحمد الزيني، القاهرة، لجنة التأليف والترجمة والنشر 136/2

([2]) يُنظر: حسانين: عفاف، 1977م، في أدلة النحو، ط 1، القاهرة، مط: دار نشر الثقافة، ص 101

([3]) يُنظر: أنيس: إبراهيم، 2003م، من أسرار اللغة، ط 8، القاهرة، مكتبة الأنجلو مصرية، ص 288

([4]) يُنظر: عبد اللطيف: محمد حماسة، 2001م، اللغة وبناء الشعر، القاهرة، دار غريب، ص211

([5]) القرطبي، المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم 364/1 -365 – وقيل: البيت لإبراهيم بن هرمة، وهو من شواهد سيبويه[يُنظر: سيبويه: أبو بشر عمرو بن عثمان(ت 180ه)، 1977م، الكتاب، تحق: عبد السلام محمد هارون، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب 256/1]

([6]) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك 74/3

([7]) القرطبي، المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم 231/4 – والبيت لعباس بن مرداس، وهو من شواهد سيبويه([يُنظر: سيبويه 293/1]

([8]) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم 231/4

([9]) يُنظر: البغدادي: عبد القادر بن عمر(ت 1093ه)، 1989م، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحق: عبد السلام محمد هارون، ط3، القاهرة، مكتبة الخانجي 17/4

([10]) القرطبي، المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم 426/6 - 427 – والبيت لحسَّان بن ثابت، وهو من شواهد سيبويه[يُنظر: سيبويه 49/1]

سَبيئَةً مُسْتَلَذَّةً"[1]، ورُوِيَ البَيْتُ بِرَفْعِ (مِزاجُها)؛ علَى زيادة(يكونُ)، وقيلَ: لَيْسَتْ بِزَائِدَةٍ، فَاسْمُها ضَميرُ شَأْنٍ مُضْمَرٍ وجُملةُ(مِزاجُها عَسَلٌ) خَبَرُها، وقيلَ: اسْمُها ضَميرُ(سَبِيئَةً) وجُملةُ(مِزاجُها عَسَلٌ) خَبَرُها، وقيلِ: خَبَرُها(مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ) المقدَّمُ عليها، وجُملةُ(تَكونُ مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ) صِفَةٌ لـ(سَبِيئَةً)، وجُملةُ(مِزاجُها عَسَلٌ) صِفَةٌ ثانِيَةٌ لـ(سِبِيئَةً)[2].

4. اِسْتِشْهادُهُ علَى جَوازِ رَفْعِ المفعولِ المقَدَّمِ علَى عامِلِهِ إذا خَلَا الفِعْلُ في خَبَرِهِ مِنْ ضَميرِ هذا المفعولِ بقَولِ امْرئِ القَيْسِ[3]:

فَلَمَّا دَنَوتُ تَسَدَّيْتُها ... فَثَوْبٌ نَسِيتُ وثَوْبٌ أَجُرُّ

ورُوِيَ صَدْرُهُ(فَأَقْبَلْتُ زَحْفاً عَلَى الرُّكْبَتَيْنِ)، وحَذْفُ هَذا الضَّميرِ المنصوبِ بالفِعْلِ مِنَ الخَبَرِ سَماعِيٌّ[4].

ثالِثَ عَشَرَ – اِعْتِراضُهُ عَلَى النَّحْويينَ:

لم يَخْلُ كتابُ المُفْهِمِ مِنْ رُدوداتٍ عِلْميَّةٍ علَى بعضِ الآراءِ التي تُخالِفُ ما ارتآهُ صَواباً، لاسيِّما كَعالِمٍ، مِثْلِ القُرطبيِّ المتَبحِّرِ في عُلومِ العَربيةِ وشِعْرِها، وهو دَيْدَنُ العُلماءِ، فَيُرُدُّ علَى مَنْ يُخالِفُ ذلك بالدَّليلِ العَقْليِّ والنَّقْليِّ، ومِنْ أمثلةِ ذلك:

1. رَدُّهُ علَى مَنْ قالَ مِنَ النَّحْويينَ[5] أنَّ(اللَّهُمَّ) مَعْناها: يا اللهُ! آمِنَّا بِخَيْرٍ، فَأَبْدَلَ مِنْ همزةِ(آمِنَّا) ميماً، وأُدْغِمَتْ في ميمِ(آمِنَّا)، فقالَ:" وهذا الحُكْمُ لا يَشْهَدُ لهُ دَليلٌ ولا صَحيحُ تَعْليلٍ"[6].
2. رَدُّهُ علَى النُّحاةِ في مَقالَتِهِمْ: عَدَمُ جَوازِ التَّلَفُظِ بالأُصولِ المرْفوضةِ، كـ(وَدَعَ)، فيَقولُ مُحْتَجّاً عليهم بوُرودِها في الحديثِ:" وَلا مَعْنًى لِقَولِ مَنْ قالَ مِنْ مُتَعَسِّفَةِ النُّحاةِ: لا يَجوزُ التَّلَفُظُ بهذهِ الأُصولِ المرفوضَةِ مَعَ صِحَّةِ هذه الرِّواياتِ، وشُهْرَةِ تلكَ الكَلِماتِ"[7].
3. رَدُّهُ علَى بعضِ النَّحويينَ في أَنَّ(إلَّا) للإيجابِ، فَيُباحُ الخُروجُ لِغَرَضٍ غيرِ الفِرارِ في قَولِهِ ﷺ(لا يُخْرِجُكُمْ إلَّا فِراراً منهُ)، فقالَ:" والأقْرَبُ أنْ تَكونَ زائِدةً، والصَّحيحُ إسْقاطُها"[8].

رابِعَ عَشَرَ – عَوارِضُ بِناءِ الجُمْلَةِ:

([1]) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم 427/6

([2]) يُنظر: البغدادي، خزانة الأدب 224/9 – 225

([3]) القرطبي، المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم 113/7

([4]) يُنظر: البغدادي، خزانة الأدب 373/1

([5]) وهم الكوفيين[يُنظر: حاشية الصبان 217/3]

([6]) القرطبي، المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم 89/2

([7]) السابق 92/6 – 574

([8]) السابق 615/5

وعَوارِضُ بِناءِ الجملَةِ هي" التي تَعْتَوِرُ التَّرْكيبَ المَنْطوقَ فَتُضيفُ إلَى مَعْناهُ الأَوَّلِ مَعْنًى آخَرَ إضافيّاً عَنْ طَريقِ إضافَةِ بعضِ العَناصِرِ الأُخْرَى أو التَّبادُلِ في مَواقِعِ بَعْضِ العَناصِرِ"[1]، أيْ: أنْ تَحْتَويَ الجُملةُ علَى ما يُعيقُ أَصْلَها أو تَرْتيبَها أو ما يُثْقِلُها، كالحَذْفِ، والتَّقْديمِ والتَّأْخيرِ، والزِّيادَةِ.

أ. الحَذْفُ:

ويُقصَدُ بهِ"إسْقاطُ جُزْءٍ الكَلامِ أو كُلِّهِ؛ لِدَليلٍ"[2]، وهي ظاهِرةٌ أشارَ إليها سِيبويهِ في كتابِهِ بِقَولِهِ:" اِعْلَمْ أنَّهم مِمَّا يَحْذِفونَ الكَلِمَ، وإنْ كانَ أصلُهُ في الكَلامِ غَيْرَ ذلكِ، ويَحذِفونَ ويُعَوِّضونَ، ويَسْتَغْنونَ بالشَّيْءِ عَنِ الشَّيْءِ الذي أصلُهُ في كلامِهِم أنْ يُسْتَعْمَلَ حَتَّى يَصيرَ ساقِطاً"[3]، وعَدَّها ابْنُ جِنِيْ مَظهَراً مِنْ مَظاهِرِ شَجاعةِ العَربيةِ[4]، وقدِ اشْتَرطوا لِتَحَقُّقِها: أنْ يَكونَ "الباقي في بِناءِ الجملةِ بعْدَ الحَذْفِ مُغْنياً في الدَّلالةِ، كافِياً في أداءِ المِعْنَى"[5].

وبِما أَنَّ الحَذْفَ يُعَدُّ خُروجاً عَنْ أصْلِ اللغةِ في بِنْيَتِهِ الأَساسيَّةِ عَدَّهُ العُلماءُ عارِضاً مِنْ عَوارِضِ التَّرْكيبِ في الكَلامِ، فَلا تَكادُ تَخْلو منهُ جملةٌ مِنَ الجُملِ، سَواءً وَقَعَ بِصُورةٍ واجبةٍ أو بصُورةٍ جائِزَةٍ، فَصُوَرُهُ الواجِبةُ هي تلكَ الصُّوَرُ التي لم يُسْمَحْ فيها بِذِكْرِ المحذوفِ في نِظامِ اللغةِ النَّحْويِّ في أحوالِهِ كلِّها رَغْمَ وُجودِها في بِنْيَتِهِ العَميقةِ، كما يَدُلُّ عليهِ أصْلُ النَّصِّ التركْيبيِّ، أمَّا صُوَرُهُ الجائزةُ فهْيَ التي سَمَحَ فيها نِظامُ اللغةِ النَّحْويِّ بذِكْرِهِ، مَعَ مُلاحظَةِ أنَّ ذِكْرَ المحذوفِ وحَذْفَهُ يَكونانِ طِبْقاً للمَقامِ ووِفْقاً للأغْراضِ[6].

وللحَذْفِ شَرطانِ ذَكَرَهُما ابْنُ هشامٍ، هيَ: وُجودُ دَليلٍ حاليٍّ أو مَقاليٍّ علَى المحذوفِ، وعَدَمُ الوُقوعِ في اللَّبْسِ عِنْدَ الحَذْفِ[7]، أمَّا عَنْ أسبابِهِ فَكَثيرةٌ، منها: كثرةُ الاسْتِعْمالِ، وطُولُ الكَلامِ، والضَّرورةُ الشِّعْريَّةِ، فضلاً عَنِ الأسْبابِ النَّحْويَّةِ والصَرْفِيَّةِ والصَّوْتيَّةِ[8].

وقَدْ أشارَ القرطبيُّ إلى هذه الظاهِرةِ بِشَرْحِهِ في مَواضِعَ كثيرةٍ، منها ما يَتَعَلَّقُ بِحَذْفِ الأسْماءِ، ومنها ما يَتَعَلَّقُ بِحَذْفِ الأفعالِ، ومنها ما يَتَعَلَّقُ بِحَذْفِ الحُروفِ، ومنها ما يَتَعَلَّقُ بِحَذْفِ الجُمَلِ، وهذهِ نماذِجُ لذلك:

1. حَذْفُ المبتدأِ وحَذْفُ الخَبَرِ: فَحَذْفُ المبتدَأِ في قَوْلِهِ ﷺ(وقُولُوا حِطَّةٌ يُغْفَرْ لَكُمْ خَطاياكُمْ)، يقولُ القُرطبيُّ:" وهْوَ مَرْفوعٌ علَى أنَّهُ خَبَرُ ابْتِداءٍ مَحْذوفٍ؛ أيْ: مَسْأَلَتُنا وأَمْرُنا حِطَّةٌ"[9]، وحَذْفُ الخَبَرِ في قَوْلِ أبي طَلْحَةَ(يا نَبِيُّ اللهِ، بَأَبِي أنْتَ وَأُمِّي، لا تُشْرِفْ)، يقولُ القَرطبيُّ:" وأنْتَ: مُبتدأٌ، وخَبَرُهُ: مَحْذوفٌ، أيْ: مُفَدًى"[10] وَيَتَوَقَّفُ حَذْفُ أَحَدِهِما عَلَى جَلاءِ المِعْنَى " فإذا فُهِمَ المعنَى بِدُونِ اللَّفْظِ جازَ أَنْ لا تَأْتِيَ بِهِ، ويَكونُ مُراداً حُكْماً وتَقْديراً"[11].

([1]) عبد اللطيف: محمد حماسة، 2003م، بناء الجملة العربية، القاهرة، دار غريب، ص 237

([2]) الزركشي: بدر الدين محمد بن عبد الله(ت 794هـ)، 1988م، البرهان في علوم القرآن، تحق: محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت، دار الجيل 3/ 102

([3]) الكتاب 1/ 24-25

([4]) يُنظر: الخصائص 362/2

([5]) عبد اللطيف: محمد حماسة، بناء الجملة العربية، ص 259

([6]) يُنظر: الشاعر: صالح، 2007م، شعر حسن كامل الصيرفي دراسة نحوية دلالية)، القاهرة، دار طيبة، ص 24

([7]) يُنظر: ابن هشام، مغني اللبيب 2/ 156

([8]) يُنظر: حمودة: طاهر سليمان، 1998م، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، الإسكندرية، الدار الجامعية، ص 31

([9]) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم 316/7

([10]) السابق 685/3

([11]) ابن يعيش، شرح المفصل 1/ 94

2. حَذْفُ الفِعْلِ وحَذْفُ الفاعِلِ: وقد حذف الفعل في قَولِهِ ﷺ(مَرْحَباً بالقَوْمِ)، يَقولُ القرطبيُّ:" وَهُوَ مَنْصوبٌ بِفِعْلٍ مُضْمَرٍ، لا يُسْتَعْمَلُ إظْهارُهُ؛ أيْ: صادَفْتَ رَحباً أو أَتَيْتَ رَحباً؛ فَاسْتَأْنِسْ ولا تَسْتَوْحِشْ"[1]، وقالَ عَنْ قولِ الرَّجُلِ الذي أَمَرَهُ الرَّسولُ ﷺ بالتَّصَدُّقِ(أَغَيْرَنَا؟ فواللهِ إنَّا لَجِياعٌ، ما لنا شَيْءٌ) في حَديثٍ آخَرَ هوَ:" مَنْصوبٌ بِفِعْلٍ مُضْمَرٍ، تَقْديرُهُ: أَتُعْطِيهِ غَيْرَنا"[2]، أما عند وجود القرينة فيجوز حذفه، يَقولُ ابْنُ السَّرَّاجِ:" لا يَحْذِفونَ شَيْئاً إلَّا وفِيْما أَبْقوا دَليلٌ عَلَى ما أَلْقوا"[3]، أمَّا حَذْفُ الفاعِلِ: فَيَقولُ عِنْدَ شَرْحِهِ لِقَولِهِ ﷺ(وَلَا تُمْهِلْ حَتَّى إذا بَلَغَتِ الحُلْقومَ):" أيْ: النَّفْسُ، ولم يَجْرِ لها ذِكْرٌ، لَكِنْ دَلَّ عليها الحالُ"[4]، أمَّا حَذْفُهُ الجائِزُ في غيرِ مِثْلِ هَذا الموضِعِ فَمُمْتَنِعٌ، يَقولُ المبَرِّدُ:" وَلا حَذْفَ لِفاعِلٍ؛ إذْ كانَ الفِعْلُ لا يَكونُ إلَّا مِنْهُ"[5].

3. حَذْفُ الجارِّ قِبلَ(أَنَّ): وذلك في قولِ زيدٍ(فلَمَّا رَأَيْتُها عَظُمَتْ في صَدْري حَتَّى ما أَسْتَطِيعُ أَنْ انْظُرَ إليها أَنَّ رَسولَ اللهِ ﷺ ذَكَرَها)، يقولُ القُرطبيُّ:" بِفَتْحِ(أَنَّ) لا غَيْرَ؛ لأنَّها في مَعْنَى(لِأَنَّ) أو مِنْ أَجْلِ أَنَّ"[6]، وحَذْفُ الجارِّ قَبْلَها مُطَّرِدٌ[7].

4. حَذْفُ جُمْلَةِ جَوابِ الشَّرْطِ: وذلك في قولِهِ ﷺ(ومَنْ حَلَفَ عَلَى يَمينِ صَبْرٍ فاجِرَةٍ)، يقولُ القُرطبيُّ:" يُحْتَمَلُ أَنْ يَكونَ الجَزاءُ مَحْذوفاً، ويَكونُ تَقْديرُهُ: مَنْ فَعَلَ ذلكَ غَضِبَ اللهُ عليهِ أو عاقَبَهُ أو نحوُ ذلكَ"[8].

هذا وقَدْ وَرَدَ في الكِتابِ نماذجُ أُخْرَى للحَذْفِ لا يَسَعُ البَحْثُ الإتْيانَ بها، كَحَذْفِ الصِّفَةِ[9] وحَذْفِ المَوْصوفِ[10]، وحَذْفِ المفعولِ[11]، وحَذْفِ مَفْعُولَيْ(ظَنَّ[12]، وحَسِبَ[13]، وحَذْفِ خَبَرِ(إنَّ)[14]، وحَذْفِ القَسَمِ[15]، وحَذْفِ حَرْفِ النِّداءِ[16]، وحَذْفِ نُونِ التَّوْكيدِ[17]، وحَذْفِ همزةِ الاستفهامِ[18]،وحَذْفُ المضافِ[19]، وحَذْفِ المجْرَى بهِ[20]والحَذْفِ في إمَّا[21]،.

([1]) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم 172/1

([2]) السابق 175/3

([3]) الأصول في النحو 2/ 254

([4]) القرطبي، المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم 78/3

([5])المبرد: أبو العباس محمد بن يزيد(ت 285هـ)، د.ت، المقتضب، تحق: محمد عبد الخالق عظيمة، بيروت، عالم الكتب 3/ 115

([6]) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم 146/4

([7]) يُنظر: ابن هشام، مغني اللبيب 2/ 172

([8]) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم 315/1

([9]) السابق 146/2

([10]) السابق 248/5

([11]) السابق 413/3

([12]) يُنظر: السابق 675/3

([13]) يُنظر: السابق 324/7

([14]) يُنظر: السابق 645/3

([15])يُنظر: السابق 288/2

([16]) السابق 190/6

([17]) يُنظر: السابق 261/1

([18]) يُنظر: السابق 179/6

([19]) السابق 157/2

([20]) السابق 236/2

([21]) يُنظر: السابق 231/4

ب. الزِّيادَةُ:

ويُسَمِّيها أهْلُ الكُوفَةِ: الصِّلَةَ[1]، ويُقصَدُ بها الزِّيادَةَ في السِّياقِ النَّحْويِّ[2]، وتُقَيَّدُ بالتي لم تُؤَثِّرْ في المعْنَى ولا في الإعرابِ، ففائِدُتُها عارِضةٌ، وغالِباً ما تَكونُ للتَّوْكيدِ[3]، وتُعَدُّ الزِّيادةُ بهذا المفهومِ عارِضاً مِنْ عَوارِضِ بناءِ الجملةِ العَربيةِ[4]، ومِنَ الزِّيادةِ ما اتُّفِقَ علَى قَبُولِها، كَزِيادةِ الباءِ على المبتدأِ[5]، وعلى الفاعِلِ[6]، وعلى المفعولِ[7]، وعلى الصِّفَةِ[8]، وزِيادةِ(مِنْ) على الفاعِلِ[9]، وعلى اسْمَيْ(لَيْسَ[10]، وإنَّ[11]) وزِيادَةِ(مَا) بَعْدَ أداةِ الشَّرْطِ[12]، وزِيادةِ(لَا)[13]، وزِيادةِ(مَا) علَى(نِعْمَ)[14]، وزِيادةِ الميمِ والألِفِ علَى(بَيْنَ) الكافتَيْنِ عَنِ الإضافةِ[15]، وزِيادةِ هاءِ السَّكْتِ[16]، ومنها ما كانَ مَوضِعَ خِلافٍ، كزِيادةِ الواوِ[17]، والفاءِ[18] في الكلامِ، فالبَصريونَ – باسْتِثْناءِ الأَخْفَشِ والمبرِّدِ وابْنِ بَرْهانَ – يَمْنعونَ زِيادتَهُما؛ لأنَّهما حرفانِ وُضِعا لِمَعْنًى، ومِنْ ثَمَّ لا يجوزُ الحُكْمُ بزِيادتِهِما مَهْما أمكَنَ أنْ يُجْريانِ علَى أصْلِهِما[19].

وقدْ أشارَ القُرطبيُّ إلى زيادةِ الواوِ عندَ قَولِهِ ﷺ في جَوابِ مَنْ سَأَلَهُ(إنَّ أهْلَ الكِتابِ يُسَلِّمونَ عَلَيْنا؛ فَكَيْفَ نُسَلِّمُ عَلَيْهِم؟) فقالَ ﷺ(قُولُوا: وَعَلَيْكُمْ)، يقولُ القُرطبيُّ:" وَعليكَ: بِغَيرِ واوٍ: هيَ الرِّوايةُ الواضِحةُ المعْنَى، وأمَّا مَعَ إثباتِ الواوِ فَفيها إشْكالٌ؛ لأنَّ الواوَ العاطِفةَ تَقْتَضي التَّشْريكَ فَيَلْزَمُ منه أنْ نُدخِلَ مَعَهُم فيما دَعَوا به علينا مِنَ الموتِ أو مِنْ سآمَةِ دِينِنا، واخْتَلَفَ المتَأَوِّلونَ في ذلك، فقالَ بعضُهم: الواوُ زائدةٌ، كما زِيدتْ في قَولِ الشَّاعِرِ(فَلَمَّا أَجَزْنا ساحَةَ الحَيِّ وانْتَحَى)، أيْ: لَمَّا أَجَزْنا انْتَحَى، فزادَ الواوَ ... وروايةُ حَذْفِ الواوِ أحْسَنُ مَعْنًى"[20]، ولَعَلَّ زيادَةَ الواوِ هُنا مِنْ عَمَلِ الرُّواةِ.

([1]) يُنظر: ابن يعيش، شرح المفصل 128/8

([2]) يُنظر: الشاعر: صالح، شعر حسن كامل الصيرفي(دراسة نحوية دلالية)، ص 93

([3]) يُنظر: أبو المكارم: علي، 1973م، أصول التفكير النحوي، طرابلس، الجامعة الليبية، ص 308

([4]) يُنظر: عبد اللطيف محمد حماسة: بناء الجملة العربية، ص 237

([5]) يُنظر: القرطبي، المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم 537/6

([6]) يُنظر: السابق 117/1

([7]) يُنظر: السابق 433/7

([8]) يُنظر: السابق 217/7

([9]) يُنظر: السابق 293/2

([10]) يُنظر: السابق 181/3

([11]) يُنظر: السابق 556/2

([12]) يُنظر: السابق 97/5 – 487

([13]) يُنظر: السابق 339/5 – 336/6

([14]) يُنظر: السابق 355/4

([15]) يُنظر: السابق 136/1 - 137

([16]) يُنظر: السابق 222/6

([17]) يُنظر: السابق 258/2 - 491/5 - 230/7

([18]) يُنظر: السابق 288/2 – 591/3 - 632/6

([19]) يُنظر: الأنباري، الإنصاف 459/2

([20]) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم 491/5

كَما أشارَ إلى زيادةِ الفاءِ عندَ شَرْحِهِ لِقَولِهِ ﷺ(قُومُوا فَلَأُصَلِّي لَكُمْ):" والفاءُ زائدةٌ، وقدْ جاءَتْ زائدةً في مَواضِعَ منها، قولُهم: زيدٌ فَمُنْطَلِقٌ، كَما قال[الشاعر](وَقائِلَةٍ خَوْلانُ فَانْكِحْ فَتاتَهُمْ)، وهو مَذهَبُ الأَخْفَشِ فيما سَمِعْتُ"[1]، وزيادَتُها تُفيدُ التَّأْكيدَ والتَّبْيينَ.

ج. التَّقْديمُ والتَّأْخيرُ:

يُعَدُّ التَّقديمُ والتَّأْخيرُ مِنَ "العَوارِضِ التي تَعْتَوِرُ التَّركيبَ المَنْطوقَ، فتُضيفُ إلى معناهُ الأَوَّلِ مَعْنىً آخَرَ إضافيّاً عَنْ طَريقِ إضافَةِ بَعْضِ العَناصِرِ الأُخْرَى، أو التَّبادُلِ في مَواقِعِ بعضِ العَناصِرِ"[2]، ومِنْ ثَمَّ قدِ يُسْتَثْمَرُ؛ للاسْتِفادةِ منهُ في التَّعْبيرِ عَنْ معانٍ جَديدةٍ في الجُملةِ[3].

ولأَهميَّتِهِ أشارَ إليهِ سِيبويهِ بقَولِهِ:" إنَّما يُقَدِّمونَ الذي بِيَانِهِ أَهَمُّ لهُمْ وهُمْ بِبَيانِهِ أَعْنَى، وإنْ كانا جَميعاً يُهِمانِهِمْ ويَعْنِيانِهِمْ"[4]، وعَدَّهُ ابْنُ جِنِّيْ مَظْهَراً مِنْ مَظاهِرِ شَجاعةِ العَربيَّةِ[5]، فمُخالفَةِ التَّرتيبِ المعْتادِ في أَقَلِّ صُوُرِها تُنْبِئُ عَنْ غَرَضٍ يُوَجِّهُ السَّامِعَ بالالتِفاتِ إليه[6].

وللتَّقْديمِ والتَّأْخيرِ دَلالاتٌ اسْتَنْبَطها البَيانيونَ، منها: دَلالةُ التَّشْويقِ، ودَلالةُ التَّعْجيلِ سَواءً للمَسَرَّةِ أو للإساءَةِ، ودَلالةُ السَّبْقِ للأهميَّةِ أو للفَضْلِ، وَدَلالةُ الدُّعاءِ، والتَّنْبيهِ، والتَّعْريضِ ... إلى غيرِ ذلكَ مِنِ المعاني والدَّلالاتِ[7]، وللتَّقْديمِ والتَّأْخيرِ ضَوابِطُ، منها: أَمْنُ اللَّبْسِ ووُضوحُ المعْنَى[8]، وهو مِنَ العَوارِضِ أيْضاً.

وقَدْ أشارَ إليهِ القرطبيُّ عِنْدَ شَرْحِهِ لِقَولِهِ ﷺ(آلْبِرَّ تُرِدْنَ)، فَقالَ:" ونَصْبُ(البِرَّ)؛ علَى أنَّهُ مَفْعولُ(تُرِدْنَ) مُقَدَّماً"[9]، وتَقَدُّمُهُ كَما يَقولُ ابْنُ جِنِّيْ:" مُتَعالٍ غَيْرُ مُسْتَنكَرٍ ... بلْ كَأَنَّهُ هُوَ الأَصْلُ"[10]، وقدْ دَلَّ التَّقْديمُ علَى الإنكارِ.

خامِسَ عَشَرَ – الاحْتِجاجُ بالقِراءاتِ القُرْآنيَّةِ:

تُعَدُّ القِراءاتُ رافِداً مِنْ رَوافِدِ التَّقْعيدِ النَّحْويِّ، يَقولُ السُّيوطيُّ:" أمَّا القرآنُ فَكُلُّ ما وَرَدَ أنَّهُ قُرِئَ بِهِ جازَ الاحتجاجُ بِهِ في العَربيةِ، سَواءً كانَ مُتَواتِراً أمْ آحاداً أمْ شاذّاً"[11]، والمتتَبِّعُ لكتابِ المفْهِمِ يَجِدُ القرطبيَّ كثيراً ماَ يحْتَجُّ بها في كتابِهِ، ومِنْ ذلك:

([1]) السابق 288/2

([2]) عبد اللطيف: محمد حماسة، بناء الجملة العربية، ص 237

([3]) ينظر: السامرائي: فاضل صالح، 2007م، الجملة العربية والمعنى، ط 1، عمَّان – الأردنّ، دار الفكر، ص 225

([4]) الكتاب 1/ 34

([5]) الخصائص 2/ 362

([6]) يُنظر: فندريس: ج، د. ت، اللغة، تر: عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، د. م، د. ن، ص 188

([7]) يُنظر: عون: علي أبو القاسم، د.ت، بلاغة التقديم والتأخير في القرآن الكريم، ، طرابلس – ليبيا، دار المدار الإسلامي 1/ 174- 202

([8]) ابن يعيش، شرح المفصّل 1/ 94

([9]) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم 246/3

([10]) الخصائص 1/ 298 - 299

([11]) الاقتراح في علم أصول النحو، ص 36

1. الواوُ التي عِوَضٌ عَنْ همزةِ الاستفهامِ: وذلك بقولِهِ عندَ شرحِهِ لقَولِهِ ﷺ(وَقَدْ وَجَدْتُمُوهُ؟)، فيقولُ:" ويُحْتَمَلُ أنْ تَكونَ الواوُ عِوَضاً عَنِ الهمزةِ، كَما قَرَأَ قُنْبُلٌ[1] عَنِ ابْنِ كَثيرٍ(قالَ فِرْعَوْنُ وَآمَنْتُمْ بِهِ)[الأعراف 123]، قالَ أبو عمرٍو الدَّاني: هِيَ عِوَضٌ مِنْ همزةِ الاستفهامِ"[2]، يَقولُ ابْنُ عُصْفورٍ(ت 669هـ) عَنِ الواوِ:" فَتُبْدَلُ مِنَ الهَمْزَةِ بِاطِّرادٍ إذا كانَتْ مَفْتوحةً وقَبْلَها حَرْفٌ مَضْمومٌ"[3].
2. الفَصْلُ بينَ المُتَضايفينِ: وذلك عند شرحِهِ لقولِهِ ﷺ(هَلْ أَنْتُمْ تارِكُوا لي أُمَرائِي)، فيَقولُ:" أنْ يَكونَ(أُمَرائي) مُضافاً، وأَقْحَمَ الجارَّ والمجرورَ بينَ المضافِ والمضافِ إليهِ، ويَكونُ هذا مِنْ نوعِ قِراءَةِ ابْنِ عامِرٍ(وَكَذلِكَ زَيَّنَ لِكَثيرٍ مِنَ المُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلادَهُمْ شُرَكائِهِمْ)[الأنعام 137]، بِنَصْبِ(أَوْلادَهُمْ) وخَفْضِ(شُرَكائِهِمْ)، فَفَصَلَ بينَ المضافِ والمضافِ إليهِ بالمفعولِ"[4]، ويَرَى جُمهورُ النَّحْويينَ أنَّ الفَصْلَ بينَ المُتَضايفينِ لا يكونُ إلَّا في الشِّعْرِ، يَقولُ سِيبويهِ:" ولا يَجوزُ: يا سارِقَ اللَّيْلَةَ أَهْلِ الدَّارِ إلَّا في شِعْرٍ؛ كَراهيَةَ أنْ يَفْصِلوا بينَ الجارِّ والمجرورِ"[5]؛[أيْ: المضافِ والمضافِ إليهِ]، ولا يَسَعُنا إلَّا حَمْلَ كَلامِ سِيبويهِ وأمثالِهِ في المَنْعِ علَى مُخالفَةِ الأقْيَسةِ المقرَّرةِ لَدَيْهم، ولَيْسَ رَفْضاً لتلكَ القِراءاتِ.
3. الفَرْقُ بينَ لامِ المآلِ ولامِ(كَيْ): وذلك عندَ تفسيرِهِ لِقَولِهِ تعالى(لِتُغْرِقَ أَهْلَها)[الكهف 71]، يقولُ القرطبيُّ:" قَرَأَ حَمْزَةُ والكِسائيُّ بالمُثَنَّاةِ تَحْتَ مَفْتوحةً وأَهْلُها: بالرَّفْعِ علَى أنَّهُ فاعِلُ(يُغْرِقَ)، والباقونَ: بِمُثَنَّاةٍ فوقَ مَضْمومةً، أهلُها: بالنَّصبِ، فعَلَى الأوَّلِ: تَكونُ اللامُ للمآلِ، كَما قالَ تَعالى(فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوّاً وَحَزَناً)[القصص 8]، وعليها فلمْ يَنْسبْ لهُ أنَّهُ أرادَ الإغراقَ، وعلَى القِرَاءةِ الثَّانيةِ: تَكونُ اللامُ: لامَ(كَيْ)، ويكونُ نَسَبَ إليه أنَّهُ قَصَدَ بِفَعلِهِ ذلكَ إغْراقَهُمْ"[6]، يقولُ ابْنُ عاشورٍ:" وَقَرَأَ الجُمهورُ(لتُغْرِقَ) بِمُثَنَّاةٍ فَوقيَّةٍ مَضْمومَةٍ؛ على الخِطابِ، وَقَرَأَ حَمْزَةُ والكِسَائيُّ وخَلَفٌ (لِيَغْرَقَ) بِتَحْتيَّةٍ مَفْتوحَةٍ ورَفْعَ(أَهْلها)؛ عَلَى إسْنادِ فِعْلِ الغَرَقِ لِلأَهْلِ"[7].

سادِسَ عَشَرَ – الاحْتِجاجُ بالحَديثِ النَّبَويِّ:

(1) وقيل: رواية القواس[يُنظر: ابن زنجلة: أبو زرعة: عبد الرحمن بن محمد(القرن الرابع الهجري)، 1974م، حجة القراءات، تحق: سعيد الأفغاني، ط 1، ليبيا، منشورات: جامعة بنغازي، ص293

(2) القرطبي، المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم 344/1

(3)ابن عصفور: علي بن مؤمن(ت 669هـ)، 1978م، الممتع في التصريف، تحق: فخر الدين قباوة، ط 3، بيروت، دار الآفاق الجديدة 362/1 – ويُنظر: ابن زنجلة، حجة القراءات، ص 293

(4) القرطبي، المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم 552/3

(5) الكتاب 176/1 - 177

(6) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم 204/6

(7) ابن عاشور: محمد الطاهر، 1984م، تفسير التحرير والتنوير، ، تونس، الدار التونسية للنشر 375/15

وَقَدِ اخْتَلفَ النُّحاةُ في الاحْتِجاجِ بهِ، فَذَهَبَ الجُمهورُ إلى عَدَمِ الاحْتِجاجِ بِهِ؛ لاحْتِمالِ رِوايَتِهِ بالمعْنَى[1]، وذهبَتَ طائِفَةٌ منهُمْ ابْنُ مالِكٍ وابْنِ خَروفٍ إلى جَوازِ ذلكَ[2]، ومِنَ المسائِلِ التي احْتَجَّ لها القُرطبيُّ بالحَديثِ:

4. تَمامُ الفِعْلِ(آضَ)، فقَدْ رَجَّحَ علَى أنَّهُ فِعْلٌ غَيرُ ناقِصٍ، وقد تَعَدَّى بِجارٍّ، يَقولُ القرطبيُّ عنْدَ قَوْلِ جابِرِ بْنِ عَبدِ اللهِ ﷺ(وَقَدْ آضَتِ الشَّمْسُ):" وَاخْتَلَفَ النَّحْويونَ في(آضَ)، هَلْ هِيَ مِنْ أَخَواتِ (كانَ)؛ فتَحْتاجُ إلى اسْمٍ وخَبَرٍ، أو إنَّما تَتَعَدَّى إلى مَفْعولٍ واحِدٍ بِحَرْفِ الجَرِّ؟ علَى قَوْلينِ، وهذا الحَديثُ يَدُلُّ علَى أنَّها مِمَّا تَتَعَدَّى إلى مَفْعولٍ واحِدٍ بِحَرْفِ جَرٍّ، غيرَ أنَّهُ حُذِفَ هُنا"[3]، وَهْيَ عِنْدَ كَثيرٍ مِنَ النَّحْويينَ، كالبَغداديِّ،، مِنْ أَخَواتِ كانَ، إذْ يَقولُ:" آضَ بِمَعْنَى صارَ"[4].

سابِعَ عَشَرَ – الجَوازُ النَّحْويُّ:

عُرِفَتْ ظاهِرَةُ الجَوازِ الإعْرابيِّ بينَ النُّحاةِ مِنْ خِلالِ تَعَدُّدِ الأَوْجُهِ النَّحْويَّةِ أو الصَّرْفيَّةِ أو الصَّوْتيَّةِ أو الدَّلاليَّةِ، في القِراءةِ الواحِدةِ، وهو تَعَدُّدٌ "أتاحَ في الآيَةِ الواحِدةِ عِدَّةَ أوْجُهٍ مُتَواترةٍ نَقْلاً ومُتَّصِلَةٍ سَنَداً؛ ولَهَجاتٍ عَربيةً نُقِلَتْ مِنْ مَواطِنِ الفَصاحَةِ"[5].

ويُقصَدُ بِظاهِرَةِ الجَوازِ النَّحْويِّ" أنْ تَتَعاقَبَ أو تَتَبادَلَ حَرَكتانِ إعرابيتانِ أو أكثرُ علَى كَلِمَةٍ بِعَيْنِها في أُسْلوبٍ مُعَيّنٍ مُتَّحَدِ التَّرْكيبِ أو المعْنَى، ولا يَنْتُجُ عَنْ تَغيُّرِ الحَرَكةِ الإعرابيةِ تَغَيُّرٌ في مَعْنَى الأُسلوبِ غالِباً"[6].

والمتَتَبِّعُ لِكتابِ القُرطبيِّ يَجِدُ فيه هذهِ الظَّاهِرةَ واضِحَةً، فكثيرٌ مِنْ ألفاظِ الأحاديثِ، لاسيِّما التي تَحتاجُ إلى تَوْضيحِ مَعْنًى أو التي بها احْتِمالٌ في المعْنَى، نجدُهُ يُورِدُ لها أوْجُهاً إعرابيةً مُتَعدَّدةً؛ تَوْضيحاً لذلك المعْنَى أو تَبْييناً لذلك الاحتمالِ، وهو ما يَدُلُّ دَلالةً واضِحةً علَى مَقْدِرَتِهِ النَّحويَّةِ، وامْتِلاكِهِ لِجماعِ اللغةِ، وهذه مَواضِعُ مِنْ تلك الجَوازاتِ التي اشتملَ عليه كتابُهُ:

1. تَجْويزُهُ أنْ تَكونَ الواوُ للعَطفِ أو للحَالِ في قَوْلِ الرَّاوي(كانُوا يَرْتَجِزُونَ وَرَسُولُ اللهِ مَعَهُمْ)، فَيَقول:" فَإنَّ الواوَ للحَالِ، و(رَسُولَ): مُبتدأٌ، و(مَعَهُمْ): الخَبَرُ، والجملةُ في مَوْضِعِ الحالِ، هذا الظَّاهِرُ، ويُحْتَمَلُ: أنْ يَكونَ معطوفاً على المضْمَرِ في(يَرْتَجِزونَ)، واللهُ تَعالى أعْلَمُ"[7]، لَكِنَّ هذا العَطْفَ ضَعيفٌ، يَقولُ ابْنُ مالِكٍ:" وَيَضْعَفُ العَطْفُ عَلَى ضَميرِ الرَّفْعِ المتَّصِلِ ما لم يُفْصَلْ بِتَوْكيدٍ أو غَيْرِهِ أو يُفْصَلَ العاطِفُ بِ(لا) ... فالجَيِّدُ الكَثيرُ أنْ يُؤَكَّدَ قَبْلَ العاطِفِ بِضَميرٍ مُنْفَصِلٍ"[8].

([1]) يُنظر: السيوطي، الاقتراح، ص 41

([2]) يُنظر: السابق، ص 43

([3]) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم 559/2 – 560

([4]) خزانة الأدب 432/8

([5]) يُنظر: الطلحي: مراجع عبد القادر بالقاسم، د.ت، الجواز النحوي ودلالة الإعراب على المعنى، بنغازي – ليبيا، منشورات: جامعة قاريونس، ص 23

([6]) السابق، ص 23 – 24

([7]) القرطبي، المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم 124/2

([8]) ابن مالك، شرح التسهيل 372/3 – 373

2. تَجْويزُهُ البِناءَ علَى الفَتحِ أو الضَّمِّ في(حِيْن) الواردَةِ في قولِهِ ﷺ(هَذا حِيْنَ حَمِيَ الوَطيسُ)، فيقولُ:" يجوزُ في(حِيْن) البناءُ علَى الفتحِ؛ لأنَّهُ مضافٌ إلى جملةٍ مَبْنيَّةٍ، ويجوزُ فيه الضَّمُّ؛ علَى أنْ يَكونَ(الحَيْنُ) خَبَرَ المبتدأِ"[1]، وتُضافُ(حِيْنَ) – إذا خَرَجَتْ عَنِ الظَّرْفيَّةِ – إلى الجُمْلتَيْنِ الاسْميَّةِ والفِعْليَّةِ، إلَّا أنَّها إذا أُضيفَتْ إلى الجُملةِ الفِعْليةِ التي فِعْلُها ماضٍ فالبِناءُ فيها أَرْجَحُ، أمَّا إذا أُضيفَتْ إلى جُمْلةٍ فِعْلُها مُضارعٍ أو إلى جُملةٍ اسميَّةٍ فالإعْرابُ فيها أَرْجَحُ[2].

3. تَجْويزُهُ النَّصْبَ في(جائِزَته)؛ إمَّا علَى نَزْعِ الخافِضِ وإمَّا علَى التَّضْمينِ الواردةِ في قولِهِ ﷺ(مَنْ كانَ يُؤْمِنُ باللهِ واليومِ الآخرِ فَلْيُكْرِمْ ضَيْفَهُ جائِزَتَهُ)، يقولُ القرطبيُّ:" وجائِزَتَهُ: هُنا مَنصوبةٌ، إمَّا علَى إسْقاطِ لَفْظِ حَرْفِ الجَرِّ، فَكَأنَّهُ قالَ: فَلْيُكْرِمْ ضَيْفَهُ بِجَائِزَتِهِ، وإمَّا بأَنْ يُشْرِبَ(فَلْيُكْرِمْ) مَعْنَى(فَلْيُعْطِ)، فيَكونُ مفعولاً ثانِياً لـ(يُكْرِمْ)"[3]، والنَّصْبُ عَلَى نَزْعِ الخافِضِ عِنْدَ الجُمْهورِ سَماعِيٌّ[4]، أَمَّا التَّضْمينُ فَقَدِ اخْتُلِفَ فيهِ قديماً، فَمِنْهُم مَنْ رَآهُ قِياسيّاً ومِنْهُمْ مَنْ قَصَرَهُ عَلَى السَّمَاعِ[5]، إلَّا أنْ مَجْمَعَ اللُّغَةِ العَربيَّةِ بالقاهِرَةِ رَآهُ قياسيّاً؛ شَرْطَ تَحَقُّقِ المناسبةِ بينَ الفِعْلَيْنِ، ووُجودِ القَرينةِ الدَّالَّةِ علَى مُلاحَظَةِ الفِعْلِ الآخرِ، فَضْلاً علَى مُلاءَمَةِ التَّضْمينِ للذَّوْقِ العَربيِّ، وأَلَّا يُلْجَأَ إليهِ إلَّا لِغَرَضٍ بَلاغيٍّ[6].

4. تَجْويزُهُ النَّصْبَ في(رَأْيَ)؛ إمَّا علَى الظَّرْفيَّةِ وإمَّا على المصْدريةِ لقَولِهِ ﷺ(مَعَهُ نَهْرانِ يَجْريانِ، أَحَدُهُما: رَأْيَ العَيْنِ، ماءٌ أبيضُ)، فيقولُ:" رَأْيَ العَيْنِ: مَنْصوبٌ على الظَّرْفِ، أيْ: حِيْنَ رَأْيْ العَيْنِ، أو في رَأْيِ العَيْنِ، ويَصِحُّ أَنْ يُقالَ فيهِ: إنَّهُ مصدرٌ، صَدْرُهُ محذوفٌ، تَقْديرُهُ: تَراهُ رَأْيَ العَيْنِ"[7]، وعَنْ نَصْبِهِ علَى الظَّرفيَّةِ، يَقولُ النَّحْويونَ:" يَكْثُرُ حَذْفُ الظَّرْفِ الزَّمانيِّ المضافِ إلَى مَصْدرٍ وإقامَةُ المصدَرِ مَقامَهُ فَيُنْصَبُ مِثْلَهُ باعتِبارِهِ نائِباً عنهُ"[8].

ثامِنَ عَشَرَ – تَرْجيحُ الرِّوَاياتِ اعْتِماداً عَلَى الإعْرابِ:

أحْياناً يَعْتَمِدُ القُرطبيُّ في تَرْجيحِ رِوايَةٍ عَلَى أُخْرَى عَلَى الإعرابِ الذي يَنْبَثِقُ مِنْ قَواعِدِ النَّحْويينَ، وقَدْ وَقَعَ منهُ في مَواضِعَ كثيرةٍ مِنْ كِتابِهِ، وهذه أمثلةٌ علَى ذلكَ:

1. تَرْجيحُ نَصْبِ(فَيُحْجَبَ) بَعْدَ الفاءِ في قَولِهِ ﷺ(لَا يَلْقَى اللهَ بهما عَبْدٌ غَيْرَ شاكٍ فيهُما فَيُحْجَبَ عَنِ الجَنَّةِ)، يَقولُ القرطبيُّ:" ويُحْجَبَ: يُمْنَعَ، ورَوَيْناهُ بِفَتحِ الباءِ، ورَفْعِها، فالنَّصْبُ: بإضْمارِ(أَنْ) بَعْدَ الفاءِ في جَوابِ النَّفْيِ،

([1]) القرطبي، المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم 616/3

([2]) يُنظر: الحمد: علي توفيق، الزعبي: يوسف جميل، 1992م، المعجم الوافي للنحو العربي، ط 1، ليبيا – المغرب، الدار الجماهيرية للنشر ودار الآفاق الجديدة، ص 150

([3]) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم 198/5

([4]) يُنظر: الغلاييني، جامع الدروس العربية 196/3

([5]) يُنظر: حسن: عباس، النحو الوافي 583/2

([6]) يُنظر: مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً(1932 – 1962م)، مجموعة القرارات العلمية من الدورة الأولى إلى الدورة الثامنة والعشرين، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة: 1963م، ص 5

([7]) القرطبي، المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم 273/7

([8]) حسن: عباس، النحو الوافي 263/2

وهوَ الأظْهَرُ والأَجْوَدُ، وفي الرَّفْعِ إشْكالٌ؛ لأنَّهُ يَرْتَفِعُ علَى أنْ يَكونَ خَبَراً لمبتدَأٍ محذوفٍ، تَقْديرُهُ: هوَ يُحْجَبُ، وهو نَقيضُ المقصودِ، فَلَا يَسْتقيمُ المعْنَى حَتَّى تُقَدَّرَ(لا) النَّافيَةُ، أيْ: فهْوَ لا يُحْجَبُ، وَلا تُحْذَفُ(لا) النَّافيَةُ في مِثْلِ هذا، واللهُ أعْلَمُ"[1]؛ إذِ القِياسُ في(لا) أنْ تُحْذَفَ مَعَ كلِّ فِعْلٍ مُضارِعٍ مَنْفيٍّ وَقَعَ جَواباً للقَسَمِ، كَقَوْلِهِ تَعالى(قَالُوا تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ)[يوسف 85]؛ أَيْ: لا تَفْتَأُ[2].

2. تَرْجيحُ رَفْعِ(لَيْلٌ طَويلٌ) علَى نَصْبِهِما في قولِهِ ﷺ(بِكُلِّ عُقْدَةٍ يَضْرِبُ عَلَيْكَ لَيْلاً طَويلاً)، يقول القرطبيُّ:" ورِوايَتُنا الصَّحيحَةُ(عَلَيْكَ لَيْلٌ طَويلٌ) علَى الابْتِداءِ والخَبَرِ، وقَدْ وَقَعَ في بعضِ الرِّواياتِ (عَلَيْكَ لَيْلاً طَويلاً) علَى الإغْراءِ، والأَوَّلُ أَوْلَى مِنْ جِهَةِ المعْنَى؛ لأنَّهُ الأَمْكَنُ في الغُرورِ، مِنْ حيثُ إنَّهُ يُخبِرُهُ عَنْ طُولِ اللَّيلِ، ثُمَّ يَأْمُرُهُ بالرُّقادِ بِقولِهِ(فَارْقُدْ)، وإذا نُصِبَ علَى الإغراءِ لم يَكنْ فيهِ إلَّا الأمرُ بِمُلازمةِ طُولِ الرُّقادِ، وحِينَئِذٍ يكونُ قولُهُ(فَارْقُدْ) ضائِعاً، واللهُ أَعْلَمُ"[3]، والإغْراءُ يُعَدُّ نَوعَ طَلَبٍ فَلا يَحتاجُ إلى صيغةِ أَمْرٍ تُصاحِبُهُ.

3. تَرْجيحُ نَصْبِ(الفَقْرَ) في قولِهِ ﷺ(وَاللهِ ما الفَقْرَ أَخْشَى عَلَيْكُمْ)، يَقول القرطبيُّ:" (الفَقْرَ): مَنْصوبٌ علَى أنَّهُ مفعولٌ مُقدَّمٌ بِـ(أَخْشَى)، ولا يجوزُ رفعُهُ إلَّا علَى وَجْهٍ بَعيدٍ، وهو أَنْ يُحذَفَ ضَميرُ المفعولِ، ونُعامِلُهُ مُعامَلةَ الملْفوظِ، كما قالَ امْرُؤ القَيْسِ(فَثَوْباً نَسِيتُ وَثَوْباً أَجُرّْ) فَكَأَنَّهُ قالَ: فَثَوبٌ نَسِيتُهُ وثَوْبٌ أَجُرُّهُ، وهي قليلةٌ بَعيدةٌ"[4]؛ وذلكَ لأنَّ حَذفَ الضَّميرِ المنصوبِ بالفِعْلِ مِنَ الخَبَرِ سَماعِيٌّ[5].

4. تَرْجيحُ نَصْبِ(أَحَدَهُما أو كِلَيْهِما) علَى رَفْعِهِما في قولِهِ ﷺ(مَنْ أَدْرَكَ والِدَيْهِ أَحَدَهُما أو كِلَيْهِما ثُمَّ لم يَدخُلِ الجَنَّةَ)، يقول القرطبيُّ:" قَولُهُ(أَحَدَهُما أو كِلَيْهُما) كذا الرِّواياتُ الصَّحيحةُ بِنَصْبِ(أَحَدَهُما وكِلَيْهُما)؛ لأنَّهُ بَدَلٌ مِنْ(وَالِدَيْهِ) المنصوبِ بـ(أَدْرَكَ)، وقد وقَعَ في بعضِ النُّسَخِ: أَحَدُهُما أو كِلاهُما، مَرْفوعينِ علَى الابتداءِ، ويُتَكَلَّفُ لهُما إضمارُ الخبرِ، والأوَّلُ أَوْلَى"[6]، ومِمَّا يَعْضُدُ تَرْجيحَهُ قاعِدةُ النَّحويينَ: الإضْمارُ خِلافُ الأَصْلِ[7].

5. تَرجيحُ رَفْعِ(الثُّلُثُ) على الابتداءِ وإضْمارِ الخَبَرِ، والتَّقْديرُ(الثُّلُثُ كافِيكَ)؛ علَى أنْ يَكونَ فاعِلاً لِفِعْلٍ مُضْمَرٍ في قولِهِ ﷺ(قالَ: لا، الثُّلُثُ، والثُّلُثُ كَثيرٌ)، يقولُ:" وقيلَ: يَجوزُ علَى أنْ يَكونَ فاعِلاً لِفِعْلٍ مُضْمرٍ، قُلْتُ: وفيهِ ضُعْفٌ؛ لأنَّهُ لا يَكونُ ذلك إلَّا بعْدَ أَنْ يَكونَ في صَدْرِ الكلامِ ما يَدُلُّ علَى الفِعْلِ دَلالةً واضِحةً، كقولِهِ

([1]) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم 198/1 – 199

([2]) يُنظر: ابن يعيش، شرح المفصل 109/7

([3]) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم 409/2

([4]) السابق 112/7 –113

([5]) يُنظر: البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب 373/1

([6]) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم 519/6

([7]) يُنظر: السيوطي: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر(ت 911هـ)، 2006م، الأشباه والنظائر في النحو، تحق: محمد عبد القادر الفاضلي، صيدا – بيروت، المكتبة العصرية 82/1

تَعالى(وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ المشْرِكينَ اسْتَجارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلامَ اللهِ)[التوبة 6]، علَى خِلافٍ بينَ الكوفيينَ والبَصْريينَ، فالبصريونَ يَرْفَعونَهُ بالفِعْلِ، والكوفيونَ بالابتداءِ"[1].

تاسِعُ عَشَرَ – نُقُولاتُهُ مِنَ كُتُبِ سابِقيهِ:

وَمِمَّا يَدُلُّ علَى سَعَةِ اطِّلاعِهِ أَنَّهُ كَثيراً ما يَنقُلُ نُصوصاً عَنْ كُتُبٍ أُخْرَى، فَمِنْ ذلكَ ما نَقَلَهُ عَنْ ابْنِ السَّيِّدِ البَطَلْيُوسيِّ في شَأْنِ(كَذا)، فَأَوْرَدَ ما نَصُّهُ:" كَذا وكَذا: كِنايةٌ عَنِ الأعدادِ المعطوفِ بعضُها علَى بعضٍ مِنْ أَحَدٍ وعشرينَ إلى تِسْعَةٍ وتسعينَ، والمميَّزُ بِعْدَ هذهِ الأعدادِ حَقُّهُ أَنْ يُنْصَبَ، قالَ: وإذا قالَ: لَهُ عِنْدِي كَذا وكَذا دِرْهَماً، فَهْيَ كِنايةٌ عَنِ الأعْدادِ مِنْ أَحَدَ عَشَرَ إلى تِسْعَ عَشَرَ، هذا اتِّفاقٌ بينَ البَصْريينَ والكُوفيينَ، وقالَ الكوفيونَ خاصَّةً: إذا قالَ: لهُ عندِي كَذا أَثْوابٍ، فهي كِنايةٌ عَنِ الأعدادِ المضافَةِ إلى الجَمْعِ مِنْ ثَلاثةٍ إلى عَشَرَةٍ، وإذا قالَ: لهُ عِنْدِي كَذا دِرْهَمٍ بالإفرادِ، فهي كنايةٌ مِنَ الأعدادِ المضافةِ إلى المُفْرَدِ مِنْ مِائَةٍ إلى تِسْعِمِائَةٍ، ولا يُجَوِّزُ البَصْريونَ والكوفيونَ إضافَةَ(ذا) إلى ما بَعْدِهِ؛ لأنَّ المُبْهَمَ لا يُضافُ، انْتَهَى قَولُهُ"[2]؛ ذلكَ أنَّ(كَذا) تَتَأَلَّفُ مِنْ كافِ التَّشْبيهِ و(ذا) الإشاريَّةِ، ويُعْرَبُ المجرورُ بَعْدَها عِنْدَ مَنْ أَجازَهُ عَلَى البَدَلِ مِنْ(ذا)[3].

عِشْرونَ – اصْطِلاحاتُهُ:

والمُتَتَبِّعُ لِكِتابِهِ يَجِدُ له أحْياناً مُصْطلحاتٍ خاصَّةٍ، خالَفَ بها غيرَهُ مِنَ النُّحاةِ، كَمُصْطلحِ لامِ التَّأْقيتِ، وهي التي ذكَرَها النحاةُ باللامِ الموافقةِ لـ(بَعْدَ)[4]، فيقولُ القرطبيُّ:" عندَ قولِهِ ﷺ(الصَّلاةُ لِوَقْتِها):" هذه اللامُ للتَّأْقيتِ، كَما قالَ تعالى(أَقِمِ الصَّلاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ)[الإسراء 78]، (وَأَقِمِ الصَّلاةَ لِذِكْرِي)[طه 14]، أيْ: عندَ ذلكَ"[5].

واحِدُ وعِشْرونَ – إصْدارُهُ لِبَعْضِ الأحكامِ النَّحْويَّةِ:

مِنْ ذلكَ وصفُهُ لِحَمْلِ(إلَّا) عَلَى(غَيْرٍ) بالقِلَّةِ، عندَ قَولِهِ ﷺ(كُلُّ أُمَّتي مُعافَى إلَّا المجاهِرينَ)، فيقول:" ووَقَعَ في نسخةِ شيخِنا أبي الصَّبرِ(إلَّا المجاهِرونَ) بالواو رَفْعاً، وهو جائزٌ؛ على أنْ تُحْمَلَ(إلَّا) على(غَيْرٍ)، كما أنْشَدَ النَّحْويونَ[6]:

وَكُلُّ أَخٍ مُفارِقُهُ أَخوهُ . . . لَعَمْرُ أبيكَ إلَّا الفَرْقَدانِ

([1]) القرطبي، المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم 544/4

([2]) القرطبي، المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم 406/2

([3]) يُنظر: الأزهري، شرح التصريح على التوضيح 281/2

([4]) يُنظر: المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ص 101 – والهروي، كتاب الأزهية في علم الحروف، ص 289 – وابن هشام، مغني اللبيب 486/1

([5]) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم 278/1

([6]) البيت لعمرو بن معدي كرب، وهو من شواهد سيبويه[يُنظر: الكتاب 334/2]

أيْ : غيرُ الفَرْقدينِ، وهو قَليلٌ، والوَجْهُ الأوَّلُ: الكَثيرُ الفَصيحُ"[1]، وللشَّاهِدِ تَخْريجاتٌ كثيرةٌ أَوْرَدَها صاحبُ الخِزانةِ، منها ما تَفَرَّدَ به، وهو أنْ تَكونَ(إلَّا) للاستثناءِ، والفَرْقَدانِ: مُسْتَثْنًى مَنْصوبٌ بفتحةٍ مقدَّرةٍ علَى الألِفِ على لُغةِ بَني الحارِثِ بنِ كَعْبٍ التي تُلْزِمُ المثنَّى الألِفَ في الأحوالِ الثَّلاثةِ[2].

نَتائجُ البَحْثِ:

مِنْ خِلالِ دِراسَتِي لِهذا المَوْضُوعِ، وَصَلْتُ إلى جُمْلَةٍ مِنَ النَّتائِجِ، أَهَمُّها:

1. لم يَقْتَصِرِ الدَّرْسُ النَّحْويُّ عَلَى النَّحْويينَ فَقَطْ، بَلْ تَجاوَزَهُ إلَى أَهْلِ العُلومِ الأُخْرَى التي تَتَّخِذُ مِنَ العَرَبيَّةِ أَداةً لَها، كَالمحَدِّثينَ وغَيْرِهِم.
2. تُعَدُّ كُتُبُ شُروحِ الحَديثِ النَّبَويِّ مَيْداناً زاخِراً يَعِجُّ بِالمسائِلِ اللُّغويَّةِ والنَّحْويةِ التي أَدْلَى فيها أَصْحابُها بِآرائِهِم النَّابِهَةِ واجْتِهاداتِهِم المتَمَيِّزةِ، وذلكَ مِنْ خِلالِ ما قامُوا بِهِ مِنْ إعْمالِ فِكْرٍ حَولَ مَعانيهِ، وتَوْجيهِ مَسْلِكٍ لِنُصوصِهِ الشَّريفَةِ.
3. يُفْصِحُ الدَّرْسُ النَّحْويُّ في كِتابِ المُفْهِمِ عَنْ شَخْصيَةِ صاحِبِهِ النَّحْويةِ المتَمَيِّزَةِ التي اتَّصَفَتْ بالاسْتِيعابِ الدَّقيقِ للقَواعِدِ النَّحْويَّةِ والاطِّلَاعِ الواسِعِ للخِلافاتِ النَّحْويَّةِ والإلمامِ العَريضِ بِلُغَةِ العَرَبِ وأشْعارِهم ولَهَجاتِهِم.
4. إنَّ ما قامَ بِهِ القُرطبيُّ مِنِ اجْتِهاداتٍ نَحْويةٍ تَمَثَّلَتْ في تَرْجيحِ الآراءِ أوِ الاعْتِراضِ عَلَيْها أوْ تَجْويزِ المحْتَمِلِ مِنْها لَدَليلٌ ناصِعٌ عَلَى مَكانَةِ القُرطبيِّ وَآرائِهِ في الدِّراساتِ النَّحْويةِ، التي يُمْكِنُ أَنْ يُسْتَفادَ مِنْها في فَهْمِ كَثيرٍ مِنَ الآراءِ الغامِضَةِ في التُّراثِ النَّحْويِّ.
5. إنَّ المتَتَبِّعَ لِكِتابِ القُرطبيِّ يَجِدُ فيهِ آراءَ ثاقِبَةٍ واجْتِهاداتٍ مُتَفَرِّدَةٍ في كَثيرٍ مِنَ القَضايا النَّحْويةِ التي قَدْ لا تُوجَدُ في مُصَنَّفاتِ النَّحْويينَ.
6. جَنَحَ القُرْطبيُّ إلى الاحْتِجاجِ بالحَديثِ في تَأْصيلِ المسائِلِ النَّحْويَّةِ؛ سَيْراً مَعَ ما تَفَرَّدَ بِهِ النَّحْويونَ الأَنْدَلُسِيُّونَ في الإكْثارِ مِنْ ذَلكَ دُوْنَ قَيْدٍ أو شَرْطٍ.
7. اِهْتَمَّ القُرطبيُّ بالمعْنَى مِمَّا جَعَلَهُ يَعْتَرِضُ عَلَى كَثيرٍ مِنْ أَهْلِ الصِّناعَةِ النَّحْويةِ؛ مُحْتَجّاً عَلَى ذلكَ بما اتَّضَحَ مِنْ مَعْنًى للأحاديثِ التي تُؤَيِّدُ وُضوحَ المعْنَى دُونَ تَفْسيرٍ أو تَأْويلٍ.
8. يَدُلُّ احْتِجاجُ القُرطبيِّ بالشِّعْرِ عَلَى اهْتِمامِهِ بِهِ وسَعَةِ حِفْظِهِ لهُ، فَقَدِ اسْتَشْهَدَ في كِتابِهِ بِكَثيرٍ مِنَ الشَّواهِدِ الشِّعْريَّةِ سَواءً مِمَّا اسَتَشْهَدَ بِهِ النَّحْويونَ مِنْ قَبْلِهِ أو مِنَ الَّتي حَفِظَهُ مِنْ أشْعارِ العَرَبِ.

([1]) القرطبي، المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم 617/6

([2]) يُنظر: البغدادي، خزانة الأدب 425/3

9. مِمَّا يُوْصَى بِهِ أَنْ يَقومَ الباحِثونَ بِدِراساتٍ لُغَويَّةٍ في مُسْتَوَياتِها المخْتلفةِ نَحْويَّةً أو صَرْفِيَّةً أو دَلاليَّةً أو مُعْجَميَّةً في مُصَنَّفاتِ المحَدِّثينَ؛ وذلك لِمَا احْتَوَتْهُ مِنْ عَمَلٍ لُغَويٍّ مُتَميِّزٍ يُثْري الدَّرْسَ اللغويَّ العَرَبِيَّ ويُسْهِمُ في إِغْناءِ المكْتَبَةِ العَرَبيَّةِ.

مَصادِرُ البَحْثِ ومَراجِعُهُ

1. ابن الحاجب: أبو عمرو عثمان بن عمر(ت 646هـ)، 1982م، الإيضاح في شرح المفصل، تحق: موسى بناي العليلي، العراق، وزارة الأوقاف والشئون الدينية.
2. ابن جني: أبو الفتح عثمان(ت 392هـ)، 1985م، اللمع في العربية، تحق: حامد المؤمن، ط 2، بيروت، عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية.
3. ابن جني: أبو الفتح عثمان(ت هـ)، 1987م، الخصائص، تحق: محمد علي النجار، ط 3، مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
4. ابن زنجلة: أبو زرعة: عبد الرحمن بن محمد(القرن الرابع الهجري)، 1974م، حجة القراءات، تحق: سعيد الأفغاني، ط 1، ليبيا، منشورات: جامعة بنغازي.
5. ابن عاشور: محمد الطاهر، 1984م، تفسير التحرير والتنوير، ، تونس، الدار التونسية للنشر.
6. ابن عصفور: علي بن مؤمن(ت 669هـ)، 1978م، الممتع في التصريف، تحق: فخر الدين قباوة، ط 3، بيروت، دار الآفاق الجديدة.
7. ابن فرحون: برهان الدين إبراهيم بن علي(ت 799هـ)، د. ت، الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، تحق: محمد الأحمدي أبو النور، القاهرة، دار التراث للطبع والنشر.
8. ابن مالك: جمال الدين محمد بن عبد الله(ت 672هـ)، 1990م، شرح التسهيل، تحق: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، ط 1، القاهرة، هجر للطباعة.
9. ابن هشام: جمال الدين عبد الله بن يوسف(ت 761هـ)، 1994م، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحق: هادي حسن حمودي، ط 2، بيروت، دار الكتاب العربي.
10. ابن هشام: جمال الدين عبد الله بن يوسف(ت 761هـ)، 2005م، مغني اللبيب عن كتب الأعاجيب(وبهامشه: حاشية الدسوقي)، ط 2، القاهرة، دار السلام.
11. ابن يعيش: موفق الدين يعيش بن علي(643هـ)، شرح المفصل، عالم الكتب- بيروت، مكتبة المتنبي- القاهرة: د. ت.
12. أبو المكارم: علي، 1973م، أصول التفكير النحوي، طرابلس، الجامعة الليبية.
13. أبو حيان الأندلسي: محمد بن يوسف(ت 754هـ)، د. ت، البحر المحيط في التفسير، بريدة – السعودية، مكتبة الإيمان.
14. الأزهري: خالد عبد الله(ت 905هـ)، د.ت، شرح التصريح على التوضيح، ، د. م، دار الفكر.
15. الأستراباذي: رضي الدين محمد بن الحسن(ت 686هـ)، 1978م، شرح الرضي على الكافية، تحق: يوسف حسن عمر، ليبيا، منشورات: جامعة قاريونس.
16. الأشموني: أبو الحسن علي نور الدين بن محمد(ت 929هـ)، 1993م، شرح الأشموني لألفية ابن مالك، تحق: عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، القاهرة، المكتبة الأزهرية للتراث.
17. الأنباري: أبو البركات عبد الرحمن بن محمد(ت 577هـ)، د. ت، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحق: محمد محيي عبد الحميد، د. م، دار الفكر.

18. الأنباري: أبو البركات عبد الرحمن بن محمد(ت 577هـ)، 1963م، لمع الأدلة في أصول النحو، تحق: عطية عامر،بيروت، المطبعة الكاثولكية.
19. أنيس: إبراهيم، 2003م، من أسرار اللغة، ط 8، القاهرة، مكتبة الأنجلو مصرية.
20. البغدادي: عبد القادر بن عمر(ت 1093هـ)، 1989م، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحق: عبد السلام محمد هارون، ط3، القاهرة، مكتبة الخانجي.
21. البيهقي: أبو بكر أحمد بن الحسين(ت 458هـ)، 1423هـ - 2003م، شعب الإيمان، تحق: عبد العلي عبد الحميد حامد، ط 1، الرياض بالسعودية – بومباي بالهند، مكتبة الرشد، والدار السلفية.
22. البيهقي: أبو بكر أحمد بن الحسين(ت 458هـ)، 1424 هـ - 2003م، السنن الكبرى، تحق: محمد عبد القادر عطا، ط 3، بيروت، دار الكتب العلمية.
23. التوحيدي: أبو حيان، 1953م، الإمتاع والمؤانسة، ، تحق: أحمد أمين وأحمد الزيني، القاهرة، لجنة التأليف والترجمة والنشر.
24. فندريس: ج، د. ت، اللغة، تر: عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، د. م، د. ن.
25. حسانين: عفاف، 1977م، في أدلة النحو، ط 1، القاهرة، مط: دار نشر الثقافة.
26. حسن: عباس، 1996م، النحو الوافي، ط 13، مصر، دار المعارف.
27. الحمد: علي توفيق، الزعبي: يوسف جميل، 1992م، المعجم الوافي للنحو العربي، ط 1، ليبيا – المغرب، الدار الجماهيرية للنشر ودار الآفاق الجديدة.
28. حمودة: طاهر سليمان، 1998م، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، الإسكندرية، الدار الجامعية.
29. الخضري: محمد الدمياطي(ت 1287هـ)، 1988م، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحق: تركي فرحان المصطفى، ط 1، بيروت، دار الكتب العلمية.
30. خلوف: مصطفى شاهر، 2009م، أسلوب الحذف في القرآن الكريم وأثره في المعاني والإعجاز، ط 1، الأردنّ، دار الفكر.
31. رضا: علي، د.ت، المرجع في اللغة العربية، ط 2، د.م، دار الفكر.
32. الرماني: أبو الحسن علي بن عيسى(ت 384هـ)، د. ت،كتاب معاني الحروف، تحق: عبد الفتاح إسماعيل شلبي، القاهرة، دار نهضة مصر، القاهرة.
33. الزبيدي: سعيد جاسم، 1997م، القياس في النحو العربي(نشأته وتطوره)، ط 1، عمَّان – الأردنّ، دار الشروق.
34. الزركشي: بدر الدين محمد بن عبد الله(ت 794هـ)، 1988م، البرهان في علوم القرآن، تحق: محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت، دار الجيل.
35. السامرائي: فاضل صالح، 2007م، الجملة العربية والمعنى، ط 1، عمَّان – الأردنَ، دار الفكر.
36. السامرائي: فاضل صالح، 2008م، معاني النحو، ط 3، عمَّان – الأردنّ، دار الفكر.
37. سلوم: داود، 1986م، دراسة اللهجات العربية القديمة، ط 1، بيروت، عالم الكتب – مكتبة النهضة العربية.
38. سيبويه: أبو بشر عمرو بن عثمان(ت 180هـ)، 1977م، الكتاب، تحق: عبد السلام محمد هارون، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
39. السيوطي: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر(ت 911هـ)، 1966م، شرح شواهد المغني، تحق: أحمد ظافر كوجان، بيروت، دار مكتبة الحياة.

40. السيوطي: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر(ت 911هـ)، 1988م، الاقتراح في علم أصول النحو، تحق: أحمد سليم الحمصي ومحمد أحمد قاسم، ط 1، طرابلس – لبنان، مط: جروس برس.

41. السيوطي: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر(ت 911هـ)، 2006م، الأشباه والنظائر في النحو، تحق: محمد عبد القادر الفاضلي، صيدا – بيروت، المكتبة العصرية.

42. السيوطي: جلال الدين عبد الرحمن بن محمد(ت 911هـ)، 1987م، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحق: عبد العال سالم مكرم، ط2، بيروت، مؤسسة الرسالة.

43. الشاعر: صالح، 2007م، شعر حسن كامل الصيرفي دراسة نحوية دلالية)، القاهرة، دار طيبة.

44. الصاوي: أحمد بن محمد(ت 1241هـ)، حاشية الصاوي على تفسير الجلالين، 1941م، تحق: علي محمد الضباع، القاهرة، مط: مصطفى البابي وأولاده.

45. الصبان: محمد بن علي(1206هـ)، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك(ومعه شرح الشواهد للعيني)، د.ت، تحق: طه عبد الرؤوف سعد، مصر، المكتبة التوفيقية.

46. الصفدي: صلاح الدين خليل بن أيبك(ت 764هـ)، 1420هـ - 2000م، الوافي بالوفيات، تحق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، بيروت، دار إحياء التراث.

47. طبانة: بدوي، 1977م، معجم البلاغة البلاغية، ط 1، ليبيا، منشورات: جامعة طرابلس.

48. الطلحي: مراجع عبد القادر بالقاسم، د.ت، الجواز النحوي ودلالة الإعراب على المعنى، بنغازي – ليبيا، منشورات: جامعة قاريونس.

49. عبد اللطيف: محمد حماسة، 2001م، اللغة وبناء الشعر، القاهرة، دار غريب.

50. عبد اللطيف: محمد حماسة، 2003م، بناء الجملة العربية، القاهرة، دار غريب.

51. العكبري: أبو البقاء عبد الله بن الحسين(ت 616هـ)، 2000م، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تحق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ط 1، الرياض، مكتبة العبيكان.

52. عون: علي أبو القاسم، د.ت، بلاغة التقديم والتأخير في القرآن الكريم، ، طرابلس – ليبيا، دار المدار الإسلامي.

53. الغلاييني: مصطفى(ت 1364هـ - 1944م)، 1989م، جامع الدروس العربية، تحق: عبد المنعم خفاجة، ط 22، صيدا – بيروت، المكتبة العصرية.

54. القرطبي: أبو العباس أحمد بن عمر(ت 656هـ)، 1420هـ - 1999م، المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، تحق: محيي الدين ديب مستو ويوسف علي بديوي وأحمد محمد السيد ومحمود إبراهيم بزال، ط 2، بيروت، دار ابن كثير.

55. اللقاني: إبراهيم(ت 1041هـ)،2011م، هدية المريد لجوهرة التوحيد، تحق: الحبيب بن طاهر وفوزي بالثابت ومحمد الرايس، ط 1، بيروت، دار مكتبة المعارف.

56. المالقي: أحمد بن عبد النور(ت 702هـ)، د. ت، رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحق: أحمد محمد الخراط، دمشق، مط: مجمع اللغة العربية بدمشق.

57. المبرد: أبو العباس محمد بن يزيد(ت 285هـ)، د.ت، المقتضب، تحق: محمد عبد الخالق عظيمة، بيروت، عالم الكتب.

58. مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً(1932 – 1962م)، 1963م، مجموعة القرارات العلمية من الدورة الأولى إلى الدورة الثامنة والعشرين، القاهرة، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية.

59. المرادي: الحسن بن قاسم(ت 749هـ)، 1983م، الجنى الداني في حروف المعاني، تحق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، ط 2، بيروت، دار الآفاق الجديدة.

60. الهتاري: عبد الله علي، 2008م، الإعجاز البياني في العدول النحوي السياقي في القرآن الكريم، إربد – الأردنّ، دار الكتاب الثقافي ودار المتنبي.

61. الهروي: علي بن محمد(ت 370هـ)، 1981م،كتاب الأزهية في علم الحروف، تحق: عبد المعين الملوحي، ط 2، دمشق، مط: مجمع اللغة العربية.